انتهاكات الحق في حرية التعبير دراسة خاصة عن التدوين الالكتروني د. بصائر علي محمد البياتي كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة العراقية

الملخص:

١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
٢. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها).
ثبت نص المادة/١٩ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ احد الحقوق الاساسية للانسان وهو الحق في حرية الرأي والتعبير. حق يتمكن فيه الانسان من المشاركة بصنع القرار السياسي في الحياة حتى عده البعض بمثابة الشرط المسبق للنهوض بالديمقراطية لتحقيق التنمية لمختلف مجالات الحياة.
وقد استوعب النص التطورات في عالم تكنولوجيا الاتصالات حيث اتاحت فيه المجال لملايين الاشخاص حول العالم من التعبير عن آرائهم بحرية غير مسبوقة مستخدمين في ذلك عشرات البرمجيات ليس فقط بمجال النشر انما النشر والتفاعل. ومن احدى وسائل الالكترونى اثرتنا دراسة المدونات الالكترونية ومدى انطباق شروط تطبيق المادة/١٩ من الاتفاقية اعلاه على وسيلة النشر الالكترونى هذه ومدى اتساق القانون العراقي ممثلاً بالدستور والقوانين الاخرى للنص.

وقد قسمنا دراسة الموضوع الى ثلاث مباحث، في المبحث الاول تناولنا نطاق الحق في حرية التعبير باربعة مطالب. الاول لحرية الرأي، والثاني لحرية التعبير، والثالث لمدى الزامية النصوص الدولية لحرية الرأي والتعبير، والرابع للحماية التشريعية في القوانين العراقية.
اما المبحث الثاني فقد خصصناه للمدونين والمدونات بمطلبين. الاول للتدوين من حيث الخلفية التاريخية ومعنى المصطلح باللغتين العربية والانكليزية وموفري خدمة التدوين، والثاني عن

التدوين والعمل الصحفي من حيث تحديد العلاقة بين التدوين والعمل الصحفي وتعريف الصحفي.

وفي المبحث الثالث والآخر بحثنا انتهاكات الحق في حرية التعبير بمطلبين. الاول للانتهاكات المرتكبة من قبل السلطة العامة بالتقييدات وبالإجراءات القسرية او التعسفية ضد الافراد واصحاب حرية الرأي والتعبير، والثاني للانتهاكات المرتكبة من قبل المدون بالجرائم التي تشكل انتهاكات على الصعيد الدولي والواجب تجريمها في القوانين الوطنية اتساقاً مع الالتزامات الدولية بمجال اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وهي (جريمة الدعوة الى الكراهية والتحرير على الارهاب والتحرير المباشر والعلمي على ارتكاب الابادة وكل ما يشكل استغلالاً للاطفال بمجال المواد الاباحية عبر الانترنت).

المختصرات:

الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ (UDHR)

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ (ICCPR)

الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان ١٩٥٠ (ECHR)

الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ١٩٨١ (Afc)

الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان ١٩٦٩ (AmC)

المقدمة:

يعد الحق في حرية التعبير احد الحقوق الاساسية للانسان، انه الحق الذي تتجسد فيه الديمقراطية بابهى صورها وتجلياتها حيث تتمكن بواسطته العامة من العمل والمشاركة بصنع القرار السياسي في الحياة السياسية. حرية التعبير هي اساس الديمقراطية¹ وهذا ما اكدته الجمعية العمومية للامم المتحدة بقرارها رقم ٥٩(١) في ١٤ كانون الاول العام ١٩٤٦^٢ بالقول: "حرية المعلومات هي احد الحقوق الاساسية للانسان وهي المحك لكل الحريات التي تكرسها الامم المتحدة ... حرية الحصول على المعلومات يعني ضمناً حق الشخص بجمع، نقل، ونشر الاخبار في اي مكان وفي كل مكان دون اغلال". في حين اعتبرها البعض بمثابة الشرط المسبق للنهوض بالديمقراطية لتحقيق التنمية في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية^٣. ويقدر تعلق الامر بالحريات والحقوق السياسية ومنها الحق في التصويت والمشاركة بصنع القرار السياسي فان هذا الحق يستلزم بالضرورة الوصول بحرية للمعلومات والتعبير بحرية عما يدور ويجري من احداث ببلورة وصياغة افكار بعيدة عن الرقابة تعبر عن وجهة نظر كاتبها.

¹ Michel Verpeaux. *Freedom of Expression: In Constitutional and International Case Law*. Council of Europe. September 2010. at 30. Available at: http://books.google.iq/books?id=vJptypOd6eUC&printsec=frontcover&dq=freedom+of+expression&hl=en&sa=X&ei=1iEQT7K2lqTc4QST9emEBA&redir_esc=y#v=onepage&q=freedom%20of%20expression&f=false (assessed on February 25,2012).

² Resolutions Adopted by the General Assembly During First Session. 59 (I). Calling of an International Conference on Freedom of Information. <http://www.un.org/documents/ga/res/1/ares1.htm> (accessed on January 23, 2012).

³ *Freedom of Expression, Assembly and Association*. Best Practice. The Guidelines for government, national human rights institutions & civil society. (Commonwealth Secretariat, 2002). London. UK. at 7, 15.

ومع تطور تكنولوجيا وسائل الاتصالات تطوراً مذهباً والذي قد يؤدي في بضع سنين قادمة الى عد هذه الاجهزة من اساسيات الحياة لا يستغني عنها اي فرد في عالمنا تطورت بالتالي اساليب نشر، استقصاء، والبحث عن المعلومات. وبعد ان كانت حرية التعبير تتم بوسائل تقليدية امست اليوم تبحر في عالم افتراضي لا يعترف بالحدود، فيتم نشر المعلومات واستقائها والبحث عنها باستخدام الاجهزة الالكترونية في العالم الافتراضي للشبكة الدولية للمعلومات (سيتم الاشارة اليها بالمصطلح الانترنت اينما وردت في هذا البحث). يفرض السؤال نفسه حول اعتماد نفس اسس هذه الحرية وقوانينها على مختلف الفعاليات المتعلقة بالنشر الكترونياً ابتداءً من الحقوق وليس نهاية بالانتهاكات والقوانين التي تنتقص من حرية التعبير او الجرائم المرتكبة من قبل صاحب الحق في التعبير بحقوق غيره.

وتثير مسألة خضوع النشر الالكتروني¹ الى ضوابط النشر الورقي نقاشاً وجدلاً قانونياً حول صفة الناشر الالكتروني، ونقصد هنا المدون، والتي تدور حول عد الشخص الذي يمارس حرية التعبير في الانترنت بانشاء المدونات والكتابة فيها شخصاً عادياً يمارس حقه في التعبير عن رأيه ام ان كتاباته هذه هي تقارير صحفية لنصل الى مسألتين غاية في الاهمية هما تحديد شخصيته اولاً لاجل اسباغ الحماية القانونية عليه ثانياً. فهل المدون صحفي ام انسان عادي يمارس حقه في حرية التعبير عن الرأي. وللنشر في الانترنت خصوصية تتمثل في ان الناشرين فيه قد تصل اعدادهم الى مئات الالاف او ملايين الاشخاص مما يستحيل معه في احيان التحقق منهم. ما تقدم يطرح اسئلة عدة من بينها: اولاً: حرية التعبير في الانترنت حيث يعد الاخير العالم الوحيد الذي يمكن الفرد من التعبير عن رأيه بدون قيود، ثانياً: مسألة الرقابة هذه اذا ما علمنا بان كبرى الشركات مثل "غوغل" و "فيس بوك" تؤكد انه ما من سبيل لمراقبة المحتوى قبل نشره². ولعدم امكانية المراقبة قبل النشر فوقع جرائم وانتهاكات لحق الانسان في

¹ قررت محكمة استئناف جزاء عمان خضوع النشر الالكتروني لقانون العقوبات وليس لقانون المطبوعات والنشر. ينظر: المحامي د. عادل عزام الحيط. جرائم القذح والتحقيق المرتكبة عب الوسائط الالكترونية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الاردن. عمان. ص. ٢١٦.

² براكرتي غوبتا: نيودلهي. نيودلهي تلجاً للقضاء لاجبار عمالقة الانترنت على الغاء المواد الحساسة للشعب الهندي. جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٢١٠٥. ١٩ يناير ٢٠١٢.

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&issueno=12105&article=659551&feature=1> (accessed on 28 July, 2012).

حرية التعبير عن الرأي أمر وارد الوقوع وبالتالي قد تقع من قبل القائم بالتدوين او من قبل السلطة او من قبل الاخرين، وثالثاً: المسؤولية عند انتهاك الحق في حرية التعبير. وجدير بالذكر فان وسائل استخدام الانترنت لم تعد تقتصر على اجهزة الحاسب الآلي حيث تطور الامر لاستخدام اجهزة الهاتف الجوال وقارئ الكتب مما يكسب هذا العالم الافتراضي الذي تزول فيه الحدود الساعة تلو الساعة مستخدمين جدد، عالم تنتقل فيه المعرفة بسرعة كبيرة متجاوزة الحدود المتعارف عليها، عالم كما تكتسب فيه المعارف وتتمى فيه القدرات يتواصل فيه البشر بتفاعل وسرعة كبيرة ولهذا فان اثر وقع انتهاك حرية التعبير ياخذ مدى اوسع ونطاق اكبر من سواه بسبب انتقال المعلومة بسرعة فائقة عابرة الحدود دون قيد وشرط.

المبحث الاول

نطاق الحق في حرية التعبير

يشير مصطلح حرية التعبير الى العديد من المفاهيم مثل: حرية الرأي، حرية الصحافة ووسائل الاعلام، حرية المعلومات، حرية الاجتماع والتجمع، حرية الاتصالات، الحق في الخصوصية، حرية الفكر والدين، حرية التعليم وسواها¹. ويرجع السبب في ذلك الى نصوص الصكوك الدولية² ودساتير الدول في التعامل مع هذا الحق. فالمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (سوف يشار اليه فيما بعد بالمختصر UDHR) تدمج حق الرأي والتعبير بالقول: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الانباء والافكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود" وهو ذات نهج المادة ١٠ من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان (سوف يشار اليها فيما بعد بالمختصر ECHR) بالقول: "لكل انسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية الرأي، وحرية تلقي المعلومات او الافكار واذاعتها من دون تدخل السلطات العامة ومن دون التقييد بالحدود الجغرافية" وهو ايضا ما نصت عليه المادة ١٣ من الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان (سوف يشار اليها فيما بعد بالمختصر AmC) على ان: "لكل انسان الحق في حرية الرأي-الفكر-³ والتعبير. ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف انواع المعلومات والافكار ونقفيها ونقلها الى الاخرين، دونما اعتبار للحدود، سوا شفاها او كتابة او طباعة او في قالب فني او باية وسيلة يختارها". ووفق الاتفاقية اعلاه فقد اعتبر الحق في حرية الرأي على انه جزء لا يتجزأ من حرية التعبير⁴. في حين تذهب المادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (سوف يشار اليه فيما بعد بالمختصر ICCPR) الى التمييز بين حق الرأي وحق التعبير مع امكانية اخضاع الاخير الى تقييدات مشروطة. اما الميثاق

¹ Michel Verpeaux. *Op. Cit.*, at 11.

² ولا تقتصر الصكوك الدولية على ماسنورده من اتفاقيات دولية واقليمية لحقوق الانسان اذ ان حق التعبير ضمنته الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري بنص مادتها ٥(٨-د) واتفاقية حقوق الطفل بنص مادتها ١٣. للحصول على نص أي اتفاقية خاصة بحقوق الانسان ينظر موقع جامعة مينسوتا. <http://www1.umn.edu/humanrts/arabic.html>

³ انطلاقا من الترجمات القانونية التي تارةً تورد مصطلح الفكر وتارةً اخرى تورد مصطلح الرأي فاننا سنعتبرهما مترادفين اينما وردا في هذا البحث.

⁴ *Freedom of Expression. The Guidelines. Op. Cit.*, at 10.

الافريقي لحقوق الشعوب (سوف يشار اليه فيما بعد بالمختصر AfC) فقد ورد في المادة ٩ كحقين منفصلين هما: حق الحصول على المعلومات وحق التعبير عن الافكار، والاخير ان خضع للنشر فلا بد من ان يكون في اطار القوانين واللوائح المعمول بها^١. مما تقدم هل يمكن القول ان حق الرأي والتعبير هما حقين متلازمين وبالتالي يمثلان وجهي عملة واحدة، أم انهما في الحقيقة متميزان من حيث يجسد حق التعبير الوجه الخارجي لحق الرأي والفكر؟ الاجابة على ما تقدم تقتضي تناولهما بشيء من التفصيل وكما يلي:

المطلب الاول

الحق في حرية الرأي

تشير المواثيق السابقة الى ان حرية الرأي او الفكر تأتي في المقدمة وتتميز عن حرية التعبير في طابعها الفردي فحرية اعتناق او تبني الآراء بدون تدخل تشكل الشرط المسبق لحرية التعبير في حين تمثل الاخيرة مرحلة متقدمة لحرية الرأي في التعبير عنه بأي وسيلة وهو ما قد يتسع لكل من حرية الصحافة^٢، حرية الاتصال والحصول على المعلومات من حيث التماسها، او تلقيها، او الاحتفاظ بها، او نقلها الى الاخرين بأية وسيلة وبالتالي فهي نقيض الحق الاول في طابعها الاجتماعي وليس الفردي^٣. فالانسان له ان يفكر ويعتق ما يشاء من الآراء دون مضايقة سواء كانت تأييداً لآراء غيره أو رفضاً لتلك الآراء او نقداً او خلقاً حراً لآرائه هو. ويحظر بهذا الصدد ممارسة أي اكرام لجعل شخص ما يعتقد رأي او يرفضه وهذا يؤدي بالضرورة الى انه كما للفردي الحق في حرية اعتناق الآراء له الحق في عدم التعبير

^١ تنص المادة/٩ على ان: (١-من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات. ٢-يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح). ينظر:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a005.html>

^٢ يذهب د. محمد يوسف علوان و د. محمد خليل موسى الى ان مكونات الحق في حرية التعبير هي: ١.حرية الرأي ٢.حرية الصحافة ووسائل الاعلام ٣.حرية المعلومات. ينظر: د.محمد يوسف علوان و د.محمد خليل موسى. القانون الدولي لحقوق الانسان. الحقوق المحمية. الجزء ٢. ٢٠١١. عمان. الاردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص ٢٧٦-٢٧٩.

^٣ د. قدري علي عبد المجيد. الاعلام وحقوق الانسان. قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية. ٢٠١٠. دار الجامعة الجديدة للنشر. الاسكندرية. مصر. ص ٢٥٠-٢٥١; د. عروبة جبار الخرزجي. القانون الدولي لحقوق الانسان. ٢٠١٠. عمان. الاردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص ٣٤٨-٣٤٩;

Michel Verpeaux. *Op. Cit.*, at 16

عنها^١. ويستتبع التمتع بهذا الحق عدم المساس بأي حق من حقوق الفرد على اساس آرائه الفعلية او المتصورة او المفترضة^٢. هذه الآراء بصورها متقدمة الذكر ما دامت كامنة في نفس الفرد فالمجتمع ممثلاً بالنظام القانوني لا يتدخل فيها وان تدخل فلاقرار هذا الحق ليس الا، اما عندما يخرج الى العلن وبأخذ الطابع الاتصالي بالآخرين^٣ فيجب عندها ان يتسق مع القوانين والانظمة المرعية. وبالنتيجة فان هذا الحق لا يجوز اخضاعه لاي استثناء او تقييد انطلاقاً من استحالة السيطرة على فكر اي انسان^٤، وهو حق لا يسمح ICCPR بأي استثناء او تقييد له ولا تبرره مطلقاً الاحوال الاستثنائية أو ما يسمى بحالات الطوارئ^٥.

^١ التعليق العام رقم ٣٤. ص ٣.

^٢ اعلاه.

^٣ د. قدرى علي عبد المجيد. مصدر سابق. ص ٢٥١.

^٤ المفوضية السامية لحقوق الانسان بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية. حقوق الانسان في مجال اقامة العدل: دليل بشأن حقوق الانسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين. الامم المتحدة نيويورك وجنيف ٢٠٠٣. ص ٤٨٣. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات. ينظر:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/MHRJPL12ar.pdf> (accessed on July 11, 2012).

^٥ وهذا ما اكدته اللجنة المعنية بحقوق الانسان في تعليقها ذي الرقم ٣٤ والذي حل محل التعليق رقم ١٠ والخاص بالمادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. اللجنة المعنية بحقوق الانسان. التعليق العام رقم ٣٤. المادة ١٩- حرية الرأي وحرية التعبير. في ٢٩ تموز ٢٠١١. جنيف. ص ٢. الوثيقة رقم CCPR/C/GC/34.

<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/gc34.pdf> (accessed on July 11, 2012).

المطلب الثاني الحق في حرية التعبير

يوصف الحق في حرية التعبير بالشمولية^١ من حيث الأبعاد والنطاق. فهو من جهة يشمل أوجهاً متعددة نص عليها الشرط الأول من الفقرة ٢ من المادة ١٩ من ICCPR بالقول: "حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود". وفي الشرط الثاني تم بيان هذه الأوجه المتعددة والتي تكاد تتسع أبعادها إلى إمكانية اتخاذها لأي شكل بالقول: "على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بآلة وسيلة أخرى يختارها".

وعند الرجوع إلى تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للمادة ١٩ (سوف يشار إليها فيما بعد باللجنة المعنية) فإننا نجد أنها تسهب في بيان هذا الحق ليشمل أي شكل من أشكال الأفكار والآراء التي يمكن نقلها إلى الآخرين أو استلام تلك المعلومات مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من نفس المادة وأحكام المادة ٢٠ وهي المواد المتعلقة بالتقييدات التي تفرضها الدولة^٢. وهو يشمل كما تصف اللجنة في تعليقها: (الخطاب السياسي، التعليقات الذاتية، التعليق على الشؤون العامة، استطلاع الرأي، مناقشة حقوق الإنسان، الصحافة، التعبير الثقافي والفني، التدريس، الخطاب الديني، والإعلان التجاري، وقد يغطي في أحيان التعبير عن رأي قد يكون مهيناً للغاية والآخر قد يخضع عندها لأحكام الفقرة ٣ من نفس المادة وأحكام المادة ٢٠ والمتعلقة بالتقييدات)^٣.

وهكذا لا يكاد يترك الحق في حرية التعبير مجالاً إلا وضمه إليه. والشروحات المتقدمة يجسد كل منها قضية^٤ سبق ونظرتها اللجنة المعنية في معرض تصديها للشكاوى المقدمة من أفراد ضد دول استناداً لاختصاصها بموجب البروتوكول الاختياري الأول لما يمكن أن يشكل انتهاكاً

^١ حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. مصدر سابق. ص ٤٨٤.

^٢ التعليق رقم ٣٤. ص ٣.

^٣ اعلام. ص ٤.

^٤ القضايا المعروضة أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. ينظر:

<http://tb.ohchr.org/default.aspx?DOCTYPE=26&CONVTYPE=12> (accessed on August 5, 2012).

او مخالفةً للمادة ١٩ من ICCPR^١. وقد بينت اللجنة المعنية في معرض تعليقها الاول على المادة ١٩ انه لا يكفي ان تدعي دولة ما في تقاريرها الدورية ان حرية التعبير مصانة دستورياً وان قوانينها متسقة مع احكام ICCPR فلاختبار هذا الاتساق يقتضي معرفة تفصيلية بالتشريعات والممارسة لحرية التعبير في كل دولة بقولها: (لكي تعرف اللجنة بالضبط نظام حرية التعبير في القانون وفي الممارسة العملية تحتاج اللجنة الى ذلك معلومات تتصل بالقواعد التي تعرف نطاق حرية التعبير او تعرض بعض التقييدات وكذلك اية شروط تؤثر عملياً على ممارسة هذا الحق)^٢.

ويتميز الحق في حرية التعبير بتنوع وسائطه وذلك من خلال ما تؤكد الفقرة ٣ من المادة ١٩ وبعد تعدادها للاشكال المعروفة والمتداولة كالشكل المكتوب او المطبوع او الصياغة في قالب فني بالقول: "أو باية وسيلة أخرى يختارها" وهذا يعني امتدادها لتشمل جميع اشكال التعبير ووسائل نشرها. وفي معرض شرح اللجنة المعنية للاشكال الواردة في المادة ١٩ فانها بهذا الصدد ادرجت الاشكال التالية: اللغة المنطوقة والمكتوبة ولغة الاشارة والتعبير بلغة غير لفظية، مثل الصور والقطع الفنية، وتشمل وسائل التعبير الكتب والصحف والمنشورات والملصقات واللافتات والملابس والوثائق القانونية، وجميع الاشكال السمعية والبصرية فضلاً عن طرائق التعبير الالكترونية والشبكية^٣. ولان كانت ICCPR قد عدت الوسائل ثم استدركت بالقول بأي شكل وهو ما انتهجته AmC في المادة ١٣ ايضاً، الا أن المادة ١٠ من ECHR لم تورد أي اشارة الى هذه المسألة فكان ان تولت المحكمة الاوربية لحقوق الانسان هذه المسألة وفسرت المادة المذكورة بشمول حمايتها لأية واسطة يتم من خلالها التمتع بهذا

^١ استناداً الى البروتوكول الاختياري الاول الملحق بـ ICCPR بشأن تقديم شكاوي من قبل الافراد فان اللجنة لا تستطيع النظر في شكاوي الافراد ضد الدول ما لم تقبل الدولة مسبقاً باختصاص اللجنة بالمصادقة على البروتوكول اولاً. ينظر:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b004.html> (accessed on August 5, 2012).

^٢ *التعليق العام رقم ١٠ على المادة ١٩. حرية التعبير. في ٢٩/٦/١٩٨٣. الفقرة ٣. ينظر:*

[http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/2bb2f14bf558182ac12563ed0048df17?Opendocument](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/2bb2f14bf558182ac12563ed0048df17?Opendocument)

^٣ اعلاه. ص ٤.

الحق^١. وقد اوضحت المحكمة فيما بعد بان هذه الحماية تمتد لتشمل الوسائل التي يتم التعبير فيها سواء كانت وسائل الكترونية او طباعية او وسيلة البث الفضائي ودونما اعتبار للحدود^٢. وبذات الاتجاه سلك AfC في المادة ٩ بخلوه من الاشارة الى الوسائل التي يتم التعبير فيها عن هذا الحق وفي ذلك مسلك محمود نتيجة لتتوع الوسائل من جهة وللتطور العلمي والتكنولوجي من جهة ثانية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية الشمولية والاستباقية في عالم متطور فقد استوعبت لغة المواد السابقة والتي صيغت في ستينيات القرن المنصرم التكنولوجيا الحديثة باجهزتها ووسائلها الحالية. وبهذا الصدد فقد اكد المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير انطباق الاحكام المتعلقة بهذا الحق على الانترنت^٣.

وللحق في حرية التعبير طابع متميز في كونه يتسم ببعدين الاول فردي والثاني اجتماعي. وهو ما اورده محكمة البلدان الامريكية في رأيها الاستشاري بالقضية المتعلقة بالعضوية الانزامية في اتحاد يحدده قانون ممارسة الصحافة^٤ وقضية افيشار برونستين ضد بيرو بالقول: (فيما يتعلق بمضمون الحق في حرية الفكر والتعبير، فان المحامين بهذه الاتفاقية يتمتعون ليس فقط بالحق في حرية التعبير عن آرائهم ولكن ايضا في التماس، تلقي ونشر الافكار. وبناءاً على

¹ *Freedom of Expression. The Guidelines. Op. Cit., at 15; Sandra Coliver. The ARTICLE 19 Freedom of Expression Handbook. International and Comparative Law, Standards and Procedures. August 1993. UK. at 10.*

² *Freedom of Expression. The Guidelines. Op. Cit., at 10.*

³ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. فرانك لارو المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الانسان ٤/١٦. الفقرة ١٤. رقم الوثيقة: 10 August 2011. A/66/290. متاح على الموقع الرسمي للامم المتحدة.

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/Annual.aspx>

⁴ I-A Court HR, *Compulsory Membership in an Association Prescribed by Law for the Practice of Journalism* (art. 13 and 29 American Convention on Human Rights), *Advisory Opinion OC-5/85* of November 13, 1985. available at http://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_05_ing.pdf (accessed on August 9, 2012).

ذلك، حرية التعبير لها بعدين فردي واجتماعي¹، وتمضي المحكمة في بيان الكيفية بالقول: (هذا يتطلب من ناحية انه لا يجوز تعريض أي شخص بصورة تعسفية للضرر او لعقبات تحول دون تعبيره عن فكره الخاص وبالتالي فانها تمثل حقاً لكل فرد، ولكنها من ناحية اخرى تنطوي على حق جماعي لتلقي اية معلومات ولمعرفة تعبير الآخرين عن افكارهم)².

وتورد المحكمة في مجال بيانها للبعد الفردي الاتي: (حرية التعبير لا يستغرقها الاعتراف النظري بالحق في الحديث او الكتابة ولكنها تشمل ايضاً وبصورة لا تتجزأ الحق في استعمال أي طريقة ملائمة لنشر الافكار والسماح لأكبر عدد من الاشخاص بتلقيها. وبهذا الصدد، فان التعبير ونشر الافكار والمعلومات غير قابل للتجزئة، وعليه فان تقييد امكانيات النشر تمثل قيلاً على حرية التعبير)³.

في حين يجسد البعد الاجتماعي قول المحكمة: (حرية التعبير هي وسيلة لتبادل الافكار والمعلومات بين البشر والاتصال الجماهيري. يتضمن حق كل شخص في السعي الى التواصل وجهات نظره الى آخرين، فضلاً عن حقه في تلقي الآراء والاخبار من الآخرين. بالنسبة للمواطن العادي فانه لمن الاهمية معرفة آراء الآخرين او الوصول للمعلومات العامة كما هو مهم حق الشخص في نقل آرائه الخاصة)⁴. ان البعد الاجتماعي الذي تتحدث عنه المحكمة سواء في رأيها الاستشاري او في احكامها القضائية هو حديث عن الطابع الاتصالي للحق في حرية التعبير. هذا وتذهب المحكمة الى (وجوب ضمان البعدين في وقت واحد من اجل الاعمال الكامل للحق في حرية التعبير)⁵. وفي معرض بيانها لابعاد قولها المتقدم توضح المحكمة هذا الامر بالقول: (من ناحية انه لا يستطيع الشخص ان يعتمد اعتماداً مشروعاً على حق المجتمع في الحصول على المعلومات الامنية لكي يقيم نظاماً من الرقابة المسبقة لتحقيق

¹ I-A Court HR, *Ivcher Bronstein Case v. Peru*, Judgment of Feb. 6, 2001, Series C, No. 74. para. 146. available at

http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_74_ing.pdf

² *Ibid*; *Advisory Opinion OC-5/85*. para. 30.

³ *Ibid*. para. 31; *Ivcher Bronstein Case v. Peru*, para. 147.

⁴ *Advisory Opinion OC-5/85*. para. 32; *Ivcher Bronstein Case v. Peru*, para. 148.

⁵ حقوق الانسان في مجال اقامة العدل. مصدر سابق. ص ٥٠٠.

غرض مزعوم هو استبعاد معلومات تعد غير صحيحة من وجهة نظر الرقيب، ويعني من ناحية ان الحق في نقل المعلومات والافكار لا يمكن الاحتجاج به لتبرير انشاء احتكارات خاصة او عامة لوسائل الاتصال بهدف تشكيل الرأي العام من خلال التعبير عن وجهة نظر واحدة فقط¹. وهكذا تلقي آراء واحكام الهيئات الدولية او الاقليمية الكثير من الضوء على معنى حرية التعبير في التطبيق حيث لا يعود الامر مجرد بحث نظري وافكار قد لا تتجاوز حدوداً معينة.

مما تقدم يمكن القول ان تنوع الوسائط وتعدد مجالات الحق في حرية التعبير ببعديه الفردي والاجتماعي لا بد ان يقودنا الى الاساس الذي يقوم عليه هذا الحق بمعنى ثاب جوهر حرية التعبير. هذا الجوهر يكمن في المخالفة والتحدي لكل ما يمثل عرفاً او تقليداً او مذهباً او معتقداً راسخاً او سياسة متبعة او حكومة قائمة² من ناحية. وهو يقطع الطريق امام مسألة حجب المعلومات الامنية عن المجتمع على اساس عدم صحتها وفي احتكار وسائل الاعلام لتقديم وجهة نظر وحيدة من ناحية ثانية.

ومن الفقرة الاخيرة وهي التقييدات والرقابة نمهد لتناول هذا الموضوع الحيوي. فكثيراً ما تلجأ الدول الى وضع ضوابط مبررة باغراض شتى للحد من حرية التعبير والسيطرة على المعلومات والافكار.

ففي ICCPR تخضع حرية التعبير الى قيود، هذه القيود منها ما ورد بسياق الفقرة ٣ من المادة ١٩ وهي: احترام حقوق الاخرين وسمعتهم، حماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاخلاق العامة. ومنها ما ورد بنص المادة ٢٠ من حضر الدعاية للحرب او اية دعوة للكراهية القومية او العنصرية او الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز او العداوة او العنف³. هذه القيود لكي تتسق مع المعايير الدولية التي نص عليها يجب ان تخضع لمبادئ

¹ *Advisory Opinion OC-5/85. para. 33.*

² منظمة مراقبة حقوق الانسان. قانون جرائم المعلوماتية العراقي. قانون سيء الصيت وعقوبات خاشمة تخرق الحق في اجراءات التقاضي السلمية وتنتهك حرية التعبير. تموز ٢٠١٢. رقم الوثيقة 1-5-913-56432. ص ٧. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات www.hrw.org

³ ينظر نص المادة ٢٠ من ICCPR متاح على الموقع:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b003.html> (accessed on August 5.

2012).

الشرعية القانونية والتناسب وان تكون مفروضة لواحد او اكثر من الاغراض المشروعة المحددة بنص القانون^١. في حين كان اتجاه الفقرة الاولى من المادة ١٠ من ECHR في تأكيد حرية التعبير من دون تدخل السلطات العامة ومن دون التقيد بالحدود الجغرافية الا ان الفقرة لا تمنع الدولة من اخضاع نشاط مؤسسات الاذاعة او السينما او التلفزة لطلبات الترخيص هذا من ناحية اما من الناحية الاخرى فقد نصت عليها الفقرة الثانية باجازتها اخضاع ممارسة هذه الحريات التي تتطلب واجبات ومسؤوليات لبعض الشكليات او الشروط او التقييدات او المخالفات التي يحددها القانون وحسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي تدابير ضرورية لحفظ كل من: الامن القومي، سلامة الاراضي، أمن الجماهير، حفظ النظام، منع الجريمة، حماية الصحة والاداب، احترام حقوق الاخرين، ومنع افشاء الاسرار، او تدعيم السلطة وحياد القضاء^٢. وقد اوردت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من AmC^٣ حكم متميز الا وهو عدم جواز اخضاع ممارسة الحق في حرية الفكر والتعبير لرقابة مسبقة الا انها يمكن ان تكون موضوعاً لفرض مسؤولية لاحقة. هذه المسؤولية اللاحقة ينبغي ان تتوفر فيها شروط حددتها بوجود اسباب محددة سلفاً بالقانون وان تكون هذه الاسباب معرفة تعريفاً صريحاً بالقانون واخيراً شرط الضرورة لضمان الاغراض التالية: "احترام حقوق الاخرين وسمعتهم، حماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاخلاق العامة"^٤. وكان حكم الفقرة الثالثة متميزاً عن الثانية بحظرها لتقييد حق التعبير باساليب او وسائل غير مباشرة كالتعسف في استعمال الاشراف الحكومي وتمده الى غير الرسمي على المطبوعات الاخبارية او مختلف وسائل الاعلام.

^١ الفقرة ٣ من المادة ١٩ تنص على: "تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة". وينظر ايضا: Sandra Coliver. *Op. Cit.*, at 10-11.

^٢ نصوص الاتفاقية متاحة على الموقع التالي:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/euhrcom.html>

^٣ نصوص الاتفاقية متاحة على الموقع التالي:

<http://www1.umn.edu/humanrts/oasinstr/zoas3con.htm>

^٤ اعلاه.

واضافت ان ما يمكن ان يخضع لرقابة مسبقة بنص القانون هو وسائل التسلية العامة ولغاية الحماية الاخلاقية للاطفال والمراهقين^١. هذا وان حق الرد مكفول بنص الفقرة ١ من المادة ١٤ بقولها: "كل من تأذى من جراء اقوال او افكار غير دقيقة او جارحة نشرتها على الجمهور وسيلة اتصال ينظمها القانون، حق الرد او اجراء تصحيح مستخدماً وسيلة الاتصال ذاتها، بالشروط التي يحددها القانون" هذا وان التصحيح او الرد "لا يلغي في أي حال من الاحوال المسؤوليات القانونية الاخرى التي يمكن ان تكون قد ترتبت"، "ومن اجل حماية فعالة للشرف والسمعة يكون لدى كل مطبوعة وصحيفة وشركة سينما واذاعة وتلفزيون شخص مسؤول لا تحميه الحصانات او الامتيازات الخاصة"^٢. ان في منع AmC لاية رقابة مسبقة تبرره محكمة البلدان الامريكية بالقول: (ان الرقابة المسبقة تتعارض دائماً مع التمتع الكامل بالحقوق المذكورة في المادة ١٣ ... حتى ولو كان الغرض المزعوم من الرقابة المسبقة هو منع اساءة استعمال حرية التعبير)^٣. هذا في حين جاءت الفقرة الثانية من المادة ٩ من AfC خالية من أي اشارة الى الاغراض المشروعة او بيان مفهوم الضرورة الذي ورد في الصكوك الدولية السابق بيانها في معرض تناولها للتقييدات على الحق في حرية التعبير بالنص على: "يحق لكل انسان ان يعبر عن افكاره وينشرها في اطار القانون واللوائح". الكلام المتقدم لا يعني استلزام شرط المشروعية فقط فيما يخص حرية التعبير ذلك ان الميثاق اورد تقييدات على ممارسة الحقوق والحريات بشكل عام بنص مادته ٢/٢٧ بالقول على وجوب ممارستها "في ظل احترام حقوق الاخرين والامن الجماعي والاخلاق والمصلحة العامة"^٤.

^١ اعلاه.

^٢ اعلاه.

^٣ *Compulsory Membership in an Association Prescribed by Law for the Practice of Journalism* (Arts. 13 and 29 of the American Convention on Human Rights), Advisory Opinion OC-5/85, November 13, 1985, Inter-Am. Ct. H.R. (Ser. A) No. 5 (1985), para.38. available at http://www1.umn.edu/humanrts/iachr/b_11_4e.htm (accessed on August 16 2013).

^٤ لمزيد من التفصيل حول التقييدات الواردة على حرية التعبير في الصكوك الدولية المتقدم ذكرها ينظر: حقوق الانسان في مجال اقامة العدل. مصدر سابق. ص ٤٨٢-٤٨٤.

وفي اطار اقل فاعلية من المواثيق السابقة يأتي الميثاق العربي لحقوق الانسان لسنة ٢٠٠٤ لينص في المادة/٣٢ على احكام الحق في حرية التعبير والتي لا تخرج احكامه عن اطار المادة ١٩ من ICCPR في تلقي واستقاء ونقل المعلومات ولا في التقييدات التي وردت^١ الا في اسلوب الصياغة الفنية^٢.

المطلب الثالث

الزامية النصوص الدولية لحرية الرأي والتعبير

ولا يكتمل البحث القانوني للنصوص الدولية المتقدم ذكرها من دون استعراض مدى الزاميتها متناولين صكين ذات العلاقة هما UDHR و ICCPR باعتبار ان الصكوك الاخرى اقليمية العراق دولة في سوى نطاقها^٣. يمثل UDHR النواة لما لحقه من مواثيق واتفاقيات لحقوق الانسان الدولية منها والاقليمية حيث نص عليه في مقدمتها الا انه غير ملزم قانوناً بحد ذاته لكونه اعلاناً. ورغم كونه اعلاناً الا انه شكل النموذج لدساتير وقوانين دول كما واستندت على

Sandra Coliver. *Op.Cit.*, at 9-14; *Freedom of Expression. The Guidelines. Op. Cit.*, at 10-12.

^١ ينظر نصوص الميثاق الذي اقر في ٢٢ ايار ٢٠٠٤ في تونس ودخل حيز النفاذ في ١٥ اذار ٢٠٠٨. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات <http://www.ichr.ps/pdfs/mod1.pdf>. العراق صادق على الميثاق بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٢. منشور في الوقائع العراقية عدد ٤٢٤٩ في ٢٠١٢/٩/٣. متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات

<http://www.moj.gov.iq/uploaded/4249.pdf> (accessed on August 16, 2013).

^٢ نص المادة/ ٣٢ من الميثاق: (١-يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية. 2-تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة). ينظر اعلاه.

^٣ اليات الالزام في الميثاق العربي لحقوق الانسان تتمثل في لجنة حقوق الانسان (المادة/٤٥ الانشاء، المادة/٤٨ اسلوب تقديم التقارير السنوية والدورية كل ثلاثة اعوام والاجراءات المتخذة هي ابداء الملاحظات وتقديم التوصيات العلنية). ينظر الميثاق واللجنة على موقع الجامعة العربية. <http://www.lasportal.org>. (accessed on August 17, 2013).

معاييرها احكام محاكم وطنية لدول اخرى حتى يكاد يكون عرفاً دولياً في الوقت الحاضر^١. الحقوق والحريات التي نص عليها الاعلان صاغها ICCPR ووضعها قيد التطبيق في اتفاقية دولية اطرافها حتى الاول من آب ٢٠١٢ ١٧٦ دولة طرف^٢. ول ICCPR آلية تنفيذية واحدة على المستوى الوطني وثانية على المستوى الدولي. حيث تعتمد آلية التنفيذ الوطنية على التزام الدول الاطراف باحترام حقوق الانسان وكفالة احترامها لجميع الافراد الخاضعين لولاياتها وواجب اعلام كل من الافراد بحقوقهم بمقتضى العهد والسلطات الادارية والقضائية في الدولة بالتزاماتها الناشئة بمقتضى العهد^٣. اما آلية التنفيذ الدولية فلا يمثله البروتوكول الاضافي الاول او ما يسمى بنظام شكاوى الافراد^٤ فقط ذلك ان القواعد المتعلقة بالحقوق الاساسية للانسان هي في واقع الامر التزامات تجاه الكافة 'erga omnes'، حيث عرفتها محكمة العدل الدولية بانها: (التزامات الدولة تجاه المجتمع الدولي ككل)^٥. بمعنى ثانٍ لاي دولة طرف ان تدعو دولة طرف تنتهك قواعد العهد الى الامتثال لاحكامه باعتباره يمثل (مصلحة جماعية مشروعة)^٦. ناهيك عما اورده المادة ٤٠ من التزام الدول الاطراف بتقديم تقارير الى لجنة حقوق الانسان

¹ Sandra Coliver. *Op. Cit.*, at 9-10.

² http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&lang=en

^٣ المادة ٢ من ICCPR. وينظر ايضا التعليق العام رقم ٣ الخاص بالمادة ٢ لسنة ١٩٨١ والتعليق العام رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٤ الذي حل محل الاول في طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الاطراف. كل التعليقات متاحة وباللغة العربية على الموقع الرسمي للجنة حقوق الانسان.

الوثيقة رقم HRI/GEN/1/Rev.9(Vol.I).27May2008.p.178,245.
<http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/422/33/PDF/G0842233.pdf?OpenElement>

^٤ ينظر المادة ٤١ من ICCPR.

^٥ ينظر حكم محكمة العدل الدولية في قضية *Barcelona Traction* بلجيكا ضد اسبانيا في ٥ شباط ١٩٧٠. الفقرة ٣٣.

available at <http://www.icj-cij.org/docket/files/50/5387.pdf> (accessed on July 30, 2011).

^٦ HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol.I).27 May 2008. p.246.

عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ التزاماتها بموجب ICCPR وعن التقدم الذي تحرزه في مجال تمتع مواطنيها بالحقوق والحريات ومدى موافقتها للمعايير الدولية. اُضف اليه الآلية الجديدة التي انشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي مجلس حقوق الانسان في اعتماد المراجعة الدورية للالتزامات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والبالغ عددها ١٩٢ دولة كل اربع سنوات من اجل تقوية وتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ومراقبة انتهاكات حقوق الانسان وتقديم التوصيات بشأنها. على ان هذه المراجعة الدورية كل اربع سنوات لا تمنع من ان يتم خلال العام مناقشة حالات وقضايا حقوق الانسان الطارئة والتي تسترعي انتباه المجلس بموضوعية^١. هذا ويتكون المجلس من ٤٧ دولة ويمكن تعريفه على انه هيئة بين الدول، تحاسب الدول بعضها البعض عن مدى التزامها بالمعايير الدولية المتفق عليها لحماية حقوق وحريات الانسان.

فيما يتعلق بمدى التزام العراق للوثيقة الدولية ICCPR فان العراق صادق عليها في العام ١٩٧١^٢. وعليه فهو طرف يمتثل للالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية سوى نظام شكاوى الافراد لعدم مصادقته على البروتوكول الاضافي الاول.

المطلب الرابع

الحماية التشريعية في القوانين العراقية . على المستوى الوطني نجد الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥^٣، قمة الهرم القانوني، قد فصل هذه الحرية اولاً بالمادة ٣٨ بالنص: "تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب. اولاً:- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً:- حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر. ثالثاً:- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون". في حين تناولت المادة ٤٦

^١ انشأ المجلس بقرار الجمعية العامة في ١٥ اذار ٢٠٠٦ بالقرار ٢٥١/٦٠ وموقعه في مدينة جنيف السويسرية. لمزيد من التفصيل ينظر الموقع الرسمي على الشبكة الدولية للمعلومات وهو متاح باللغة الانكليزية فقط ويجري الاعداد للغات اخرى:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/AboutCouncil.aspx>

^٢ ينظر هامش رقم ٣٩.

^٣ متاح على الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي.

www.parliament.iq

التقييدات ثانياً بالقول: "لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها الا بقانون او بناءً عليه، على ان لا يمس ذلك التحديد جوهر الحق او الحرية".
فاذا ما رسمت احكام القانون الدولي العام التزام الدولة على الصعيد الدولي واحكام الدستور الاساس على الصعيد الداخلي الاطار العام فلا بد من وجود قانون داخلي يفصل هذه الاحكام العامة.

ففيما يتعلق باحكام الدستور تدلنا نظرة متأنية لاحكام السابقة ان الدستور العراقي منح الضمانة والكفالة لممارسة حرية التعبير والرأي بكل الوسائل ما كان منها مكتوباً وغير مكتوب وائياً تكن الوساطة لنقله ورقية او رقمية. الا ان ممارسة الحقوق والحريات بشكل عام وبموجب الدستور العراقي هي مقيدة بقيدتين:

القيد الاول: النظام العام والآداب.

ويلاحظ ان الصياغة الدستورية اوردت القيد الاول بمقدمة شطر المادة وهذا ان دل على شيء فانما يشير الى الاهميته القصوى ودلالته التي لا تقبل المناقشة العلمية فقد آل واضعي الدستور العراقي على انفسهم توكي مسألة الوصاية على شعب يتعين معه حماية النظام العام والآداب (دون الامن القومي او الصحة العامة) بالمقام الاول لتأتي بعد ذلك مسألة كفالة ممارسة حرية التعبير.

القيد الثاني: التشريعات.

ويلاحظ عدم وجود القيد القاضي بـ (حقوق وحريات الاخرين) الوارد بالمادة: ١٩ من ICCPR، بنص م/٤٨ القيود العامة التي من الممكن ان ترد على الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور بوجود ان تكون بقانون او بناءً على قانون وان لا تمس جوهر الحق او الحرية. وليس للمشرع الدستوري العراقي اي عذر في عدم ايراد هذا القيد لان العراق طرف في ICCPR. والقيد الذي نتحدث عنه وهو التشريعات والذي تجسده مختلف القوانين المحلية لم يشترط النص الدستوري فيه ان تصدر عن السلطة التشريعية اي مجلس النواب عندما اورد بناءً على قانون^١. وتبقى مسألة شرط عدم مساس القيد بجوهر الحق او الحري وفي ذلك توافق مع الالتزامات الدولية المنصوص عليها بموجب ICCPR.

^١ د. فخري عبد الرزاق صلبي الحديثي. شرح قانون العقوبات. القسم العام. جامعة بغداد. ١٩٩٢. ص

وقد سبق وتمت الإشارة الى التقييدات الواردة في الاتفاقيات الدولية في معرض تناولنا للحق في حرية التعبير^١، وسيتم تناولها لاحقاً في المبحث الثالث عند بحث الانتهاكات المرتكبة من قبل السلطة العامة على الحق في حرية الرأي والتعبير بالتقييدات عند عدم موائمة مشروعات القوانين او القوانين لمتطلبات الشرعية والضرورة والتناسب التي نصت عليها المواثيق الدولية لضمان الممارسة الافضل وعدم حدوث اية انتهاكات لهذا الحق.

ونشير بصدد هذا الموضوع الى قانون العقوبات العراقي لسنة ١٩٦٩^٢ وقانون المنشورات لسنة ١٩٦٨. اما المشروعات التي صيغت وقدمت الى مجلس النواب العراقي فهما مشروع: مسودة قانون حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي^٣ ومشروع مسودة جرائم المعلوماتية.

ونتيجة للانتقادات واسعة النطاق لمشروع مسودة قانون جرائم المعلوماتية من قبل منظمات دولية عدة^٤ فقد تم سحب نص مشروع قانون جرائم المعلوماتية من قبل مجلس النواب ليعد

^١ ينظر ص ٩ من بحثنا.

^٢ ان جرمي اهانته الرموز الوطنية والقذف والسب والتشهير لا تتواءم مع تفسيرات المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التعبير لمجلس حقوق الانسان، فالتجريم في القانون الجنائي لهذين الفعلين يؤدي الى نتائج عكسية واثار سلبية على الحق في حرية التعبير بالتقييد منه ان لم يكن تكيم الافواه من ناحية، وقد يؤدي الى انتهاكات اخرى جسيمة كالاحتجاز التعسفي والتعذيب وسواه من اشكال المعاملة اللانسانية من ناحية اخرى. وبالامكان ايرادهما ضمن القانون المدني والتعويضات بدلاً عن العقوبات السالبة للحرية والغرامات ذات المبالغ الكبيرة والاستعاضة عنها بالاعتذار وسواه من اشكال جبر الضرر. ينظر: الوثيقتين: 40. Para. 28, A/HRC/17/27. Para. 40. ومتاحة على الموقع الرسمي للامم المتحدة.

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/Annual.aspx>

^٣ ينظر مسودة المشروع على الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي. القراءة الاولى للمسودة في ٢٠ تشرين الاول ٢٠١٤. ينظر:

<http://www.parliament.iq/details.aspx?LawIDF=2624> (accessed on 2 Feb,

2015).

منظمة المادة ١٩. مسودة قانون حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي. تحليلات قانونية. ٨ اب ٢٠١١. متاح على موقع المنظمة باللغتين العربية والانكليزية.

<http://www.article19.org/cgi-bin/parser.pl> (accessed on 2 Jan. 2015).

^٤ منظمة مراقبة حقوق الانسان. قانون جرائم المعلوماتية العراقي. مصدر سابق. ص .

مشروعاً جديداً من قبل خبراء وذوي اختصاص تتواءم نصوصه مع الالتزامات الدولية ومع الاتفاقية الدولية للتعاون الدولي لمكافحة جرائم المعلوماتية^١. أما نص مشروع مسودة قانون حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي فهو الآخر لم يسلم من الانتقادات من قبل المنظمات الحقوقية المعنية بحقوق الإنسان لغاية يتوخاها نشاط حقوق الإنسان والمدافعين عنه وهي الموائمة مع الالتزامات الدولية لحرية التعبير وضمان تعزيز حرية التعبير لا تقويضها بناءً على نصوص تصاغ بدقة ووضوح عالي المهنية^٢.

منظمة المادة ١٩: العراق: مسودة قانون الجرائم المعلوماتية. تشرين الاول ٢٠١١. متاح على موقع المنظمة: www.article19.org

^١ مؤتمر اقامته منظمة اليونسكو بالعراق ناقشت فيه قانون جرائم المعلوماتية واثره على حرية التعبير والفضاء الرقمي يوم ٢٢/١٢/٢٠١٢ على قاعة عشتار بفندق شيراتون بغداد. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات. http://news-a2.blogspot.com/2012/12/blog-post_23.html# وايضا ينظر: القاضي كاظم عبد جاسم الزبيدي: قراءة في مشروع مكافحة جرائم المعلوماتية. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات.

<http://slideshare.net/fullscreen/hamzoz/ss-132706131/1>

^٢ منظمة المادة ١٩: مسودة قانون حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي. ٨ اب ٢٠١١. <http://www.article19.org/resources.php/resource/2266/ar>

مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي يكبل الحريات ويعيد انتاج الدكتاتورية. ندوة نظمتها جمعية الدفاع عن حرية الصحافة. بغداد. ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٤.

<http://www.almubadarairaq.org/?p=1745>

مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي في العراق: الفجوات والفرص. لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لاجل العراق. ٣ تموز ٢٠١٢.

<http://www.ncciraq.org/ar/publications/opeds/item/201>

المبحث الثاني المدونيين والمدونات المطلب الاول ماهية التدوين

في هذا المطلب سنتناول ما بدأ كمحاولات فردية للتعبير عن الذات وإيراد الاخبار على صفحات الانترنت بمبادرات تعد على اصابع اليد الواحدة منتصف التسعينيات من القرن الماضي، والتي اتيح لها ان تخرج للعلن بواسطة ثورة المعلوماتية وتقدم التكنولوجيا المذهل للبرامجيات واجهزة الحاسبات، والمراحل التي مر بها التدوين والى يومنا الحاضر في فقرة اولى. ومن ثم مصطلح التدوين باللغتين الانكليزية والعربية في فقرة ثانية، ومن ثم كيفية انشاء المدونة في فقرة ثالثة وعلى النحو الآتي بيانه:

أولاً: خلفية تاريخية للنشأة والمراحل.

تمثل المدونات وكتابها الذين يطلق عليهم المدونيين مجالاً رحباً لممارسة الحق في حرية التعبير. والمدونة عبارة عن موقع على الانترنت يدون فيه صاحبه وعلى شكل قائمة بالاحداث الشخصية، المقالات، الرأي، التعليق، الصور، افلام الفيديو، وسواه ما يعد حقائق مرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً مع آلية لارشفة التدوينات القديمة¹. وقيل بانها مفكرة يومية او موقع يحدث باستمرار يتضمن (نص، صور، فايلات صوت) تعرض بشكل منظم وبترتيب زمني عسكي للقراء، بحيث يكون للاخير الخيار في التعليق على ما ينشر كما ويتضمن مفضلات لوصلات او تشعبات او مواقع اخرى².

¹ د. الزرن. جمال. المدونات الالكترونية وسلطة التدوين. مقعد وراء التلفزيون: الاعلام والاتصال والمجتمع. دراسة منشورة في مجلة "شؤون عربية" العدد ١٣٠ صيف ٢٠٠٧. متاحة على الموقع ادناه:

<http://jamelzran.arabblogs.com/archive/2007/7/280497.html> (accessed on Oct. 5, 2014).

² Schmidt, J. Blogging practices: An analytical framework. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 2007, Vol.12 (Issue 4), Pp.1409-1427. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1083-6101.2007.00379.x/full> (accessed on Oct. 6, 2014).

ان التعريف المتقدم لا يغني عن الحاجة الى معرفة بدايات التدوين وكيفية النشأة وما اصبحت عليه حالياً من انتشار واسع بات ينافس المؤسسات الصحفية في العالم المكتوبة منها والمقروئة في تلقي ونشر الخبر.

ففي مطلع العام ١٩٩٩ كان عدد ما يطلق عليه حالياً مدونة محدوداً لا يتجاوز ٢٣ مدونة^١. هذا التعداد للمدونات قام به احد المدونين وهو Jesse James Garret في العام ١٩٩٨ وهو في الواقع محرر في Infosift^٢ وذلك عندما بحث عن مواقع شبيهه لموقعه في الانترنت وليرسلها بعدئذ الى Cameron Barrett والذي نشرها على موقع Camworld حتى بدأت مواقع مشابهة له بارسال روابطها اليه. تبع هذا الاجراء ازدياد مطرد في عدد هذه المواقع حتى لم يعد بالامكان تتبعها جميعاً^٣.

والجدير بالذكر ان اول من استخدم مصطلح المدونة او ما يطلق عليه باللغة الانكليزية weblogs الامريكي Jorn Barger وذلك في كانون الاول ١٩٩٧^٤. الا ان ذلك لا يعني عدم وجودها فعلياً على الانترنت حيث يشير البعض الى ان التدوين انطلق مع موقع Drudge Report^٥ الذي انشأ عام ١٩٩٦ وكان وراء نشر فضيحة المتدربة مونيكاف لفسكي بالبيت الابيض والرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون في حين يشير البعض الاخر الى موقع Justin Hall المنشأ عام ١٩٩٤^٦. معنى الكلام السابق ان هذه الصفحات على الانترنت

¹ Blood, Rebecca. "Weblogs: A History and Perspective", *Rebecca's Pocket*. 07 September 2000. 12 July 2011. http://www.rebeccablood.net/essays/weblog_history.html (accessed on Oct. 5, 2014).

² <http://www.jjg.net/retired/infosift/> (accessed on Oct. 6, 2014).

³ Blood, Rebecca.

⁴ *Ibid.*

^٥ بعد الاطلاع على الموقعين وتاريخ النشأة والمواضيع التي كانت تنشر فان محرره Justin Hall تطور ليصبح صحافياً مستقلاً اما Drudge Report فاول ما بدأ ببث الاخبار (بكلمة ادق الترتبة) عن هوليوود والعاصمة واشنطن وهو عبارة عن ارتباطات شعبية للاخبار. ينظر:

<http://www.drudgereport.com/> (accessed on Oct. 5, 2014).

^٦ د. الزرن. جمال. مصدر سابق.

كانت موجودة الا انها لم تأخذ مجالها في الانتشار والشهرة التي عرفت بها الا بعد هذه الفضيحة. وسواء انطلق التدوين مع موقع دراج ريبورت او من موقع جيستن هل فان ما بدأ ظاهرة محدودة استمر بالنمو المطرد لتصل الاعداد فيه الى المئات. ولتجسد هذه المدة الزمنية بمحدوديتها من ناحية العدد والتأثير والنوع المرحلة الاولى من تاريخ نشأة المدونات.

اما المرحلة الثانية فهي عندما ازدادت اعدادها بشكل وصف بالانفجار في اواخر العام ١٩٩٩ وكان من اهم اسبابها التطور السريع في البرمجيات وتوفير هذه الخدمات مجاناً بحيث صممت لتمكين الافراد من انشاء ونشر مدوناتهم الخاصة بسرعة ويسر متناهي^١. ويؤخر بعض الباحثين هذه المرحلة الثانية من الانتشار والطفرة العددية ليجعلها تتزامن مع احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ودخول الصحفيين مجال التدوين بشكل ملفت للانظار^٢. وهو ما لا نؤيده لان انضمام الصحفيين الى هذا المجال لا يعني التأريخ للمرحلة الثانية رغم المهنية الصحفية التي يمتلكها هؤلاء ولا كون احداث الحادي عشر من سبتمبر وتأثيراتها السياسية والعسكرية على العالم والشرق الاوسط ذلك ان مدونات الاشخاص العاديين كانت اكثر تأثيراً ونشاطاً ومثلت مرجعاً للاخبار العالمية وللمؤسسات الصحفية في بعض الاحيان^٣.

وتبع المرحلة الثانية من مرحلة الانتشار والكثرة العددية المرحلة الثالثة وهي مرحلة النضج فازدياد العدد أثر في تغير تعريف المدونة من مجرد قائمة من التشعبات مع التعليق والتعليقات الجانبية الشخصية الى "موقع على الانترنت يتم تحديثه بانتظام، مع مواد جديدة تنشر في

¹ Blood, Rebecca.

^٢ د. الزرن. جمال. مصدر سابق. ونيح امنة. المدونات الالكترونية العربية بين التعبير الحر والصحافة البديلة. بحث منشور على موقع الكاتبة وهي تدريسية في جامعة الجزائر شباط ٢٠٠٩. ينظر:

<http://kenanaonline.com/users/mavie/posts/86603> (accessed on Oct. 5, 2014).

^٣ حيث مثلت كل من: مدونة الجندي الامريكي زمن الحرب على العراق. جدول رقم (٢) نموذج من مدونة د. الزرن والجندي الامريكي. ينظر:

<http://ussoldier.blogspot.com/> (accessed on Oct. 5, 2014).

ومدونة سلام باكس عن بغداد وما جرى اثناء الحرب عام ٢٠٠٣ وما بعدها مصدراً مهماً للمعلومات. ينظر: <http://salampax.wordpress.com> (accessed on Oct. 5, 2014).

أعلى الصفحة^١، حتى ان نشاط بعض المدونات ادى الى تقديم اعتذار علني من قبل قناة CBS في برنامج ٦٠ دقيقة لتقرير ظهر زيفه عن الماضي العسكري للرئيس الامريكي السابق Gorge W. Bush^٢.

ثانياً: المصطلح باللغة الانكليزية والعربية.

هذا فيما يتعلق بالنشأة، اما المصطلح فيلاحظ ان اول من نطق مصطلح المدونة باللغة الانكليزية هو Peter Merholz في اوائل العام ١٩٩٩ بلفظه 'wee-blog' لتختصر الى blog بالتزامن مع محررها فتكون weblog ثم يطلق على المدون بعد ذلك 'blogger'. في حين تشير القواميس الانكليزية الى حداثة المصطلح والذي خرج للعلن في تسعينيات القرن المنصرم وهو مختصر للمصطلحات World Wide Web + log بمعنى سجل منتظم من الحوادث^٣. ويظهر في العالم العربي شبه اجماع على استخدام مصطلح المدونة بدل الترجمة الحرفية للبلوغر وهي سجلات الشبكة^٤. وهي في عمومها تشير الى التعريف الذي اوردناه سابقاً.

ثالثاً: كيفية الانشاء والانظمة (موفري خدمة التدوين).

¹ Blood, Rebecca.

² David Domingo & Ari Heinonen: Weblogs & Journalism. A typology to Explore the Blurring Boundaries. *Nordicom Review 29* (2008) 1, p.8. <http://jclasses.umd.edu/classes/jour698m/domngoblogs.pdf> (accessed on Oct. 5, 2014).

³ Blood, Rebecca.

⁴ Oxford Dictionary.

<http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/weblog>. Cambridge Dictionary. <http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/blog>

^٥ د. الزرن. جمال. مصدر سابق. هامش (١٠). وينظر ايضا موقع المعاجم العربية على الانترنت. <http://www.arabdct.com/عربي-إنجليزي/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86> (accessed on Oct. 5, 2014).

يعد موقع WordPress¹ وموقع blogger² احد اكثر المواقع التي يستخدمها المدونون لانشاء مدوناتهم³. وتتباين الموضوعات التي تنشأ لاجلها المدونات فمنها على سبيل المثال لا الحصر: السياسة، الاجتماع، الاقتصاد، الرياضة، السيرة الذاتية، الدين، الاخبار، الادب، الشعر، القصة، والفن بانواعه. ناهيك عما تمثله خدمة توفير التدوين من استثمار على صعيد الاعلانات وتقنية المعلومات فقد امست تمثل الان احد اهم مجالات اقتصاد الانترنت⁴.

ويمكن الرجوع الى العديد من الروابط والمواقع⁵ التي تشرح كيفية انشاء المدونة وحسب موفري خدمة التدوين. فعلي سبيل المثال موقع WordPress¹ والمتاح باللغة العربية يشرح فيه كيفية

¹ خارطة لمستخدمي موقع الورد برس تمثل الفاعليات للمدونين من انشاء، تعليق، واعجاب في مختلف دول العالم وتظهر النسبة العالية للاستخدام في اوربا وامريكا الشمالية وبصورة اقل اليابان والهند واندونيسيا وروسيا، كما ويظهر الرقم ٦١,٨ مليون مستخدم لنظام الورد برس والذي الاكثر استخداما بسبب نظام ادارته الجيد. ينظر:

ملحق رقم (١). (<http://en.wordpress.com/stats/> (accessed on Oct. 6, 2014).

² يورد البعض بان الـ Blogger او Blogspot.com ايسر من WordPress في الاستخدام وقد ابتكرت من قبل Pyra Labs ثم بيعت الى شركة Google في عام ٢٠٠٣ ينظر: سحر سعيد نور الدين. مسرد البقاء على قيد الحياة. خارطة طريق للصحافة والانترنت. مؤسسة بيت النور. اليمن ٢٠١٠. ص ٤-٥. للحصول على نسخة من الدليل التواصل مع مؤسسة بيت النور على بريدها الالكتروني: houseoflight.fdn@Gmail.com

³ وموفري خدمة التدوين عديدون منهم على سبيل المثال: Maktoobblog.com, weebly.com, Jeeran.com, [student bloggers](http://studentbloggers.com), [Windows Live Spaces](http://windowslive.com), [Tumblr](http://Tumblr.com), [Edu blogs](http://Edublogs.com), [Blog some](http://Blogsome.com), [Xanga](http://Xanga.com), [Blog spirit](http://Blogspirit.com).

الا ان افضل خمسة هم: Blogger, Tumblr, WordPress, SquareSpace, Posterous: Jason Fitzpatrick. Five Best Blogging Platforms. 2010. available at <http://lifelifehacker.com/5568092/five-best-blogging-platforms> (accessed on Oct. 24, 2014).

⁴ لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ينظر: د. الزرن. جمال. مصدر سابق. نبيح آمنة. مصدر سابق.

⁵ <http://www.slideshare.net/visual8/ss-1031275> (accessed on Oct. 5, 2014).

انشاء المدونة لاي مستخدم انترنت وبالامكان الرجوع اليه او الى اي موفر خدمة آخر او البحث عن كيفية انشاء المدونة فتظهر العديد من الروابط التي تشرح كيفية الانشاء بالكتابة او الصور او الافلام.

المطلب الثاني

التدوين والعمل الصحفي

للتدوين علاقة وثيقة بالصحافة انطلاقاً من الدور الذي تقوم به اعداد لا يستهان بها من المدونات في تلقي، نشر، والتعليق على الاخبار حتى باتت تنافس الصحافة في مصداقيتها واسلوبها وسنحاول في هذا المطلب تحديد مسألتين هما: القائم بالتدوين والاجابة عن السؤال هل يعد المدون صحفياً ام مجرد شخص عادي يكتب آرائه وتعليقاته على ما يجري حواليه. وعليه سيكون هذا المطلب بفقرتين وكالاتي:

- تحديد العلاقة بين التدوين والعمل الصحفي.
- تعريف الصحفي.

اولاً: تحديد العلاقة بين التدوين والعمل الصحفي.

بالبحث في سير رواد عالم التدوين سألني الذكر في بحثنا وجدنا ان مهن هؤلاء تباينت بين: مبرمج ابحاث (Jorn Barger)، اكايمي وعالم حاسبات (Jesse James)، معلق سياسي (Matt Drudge)، وكاتب صحفي (Justin Hall). هؤلاء جميعهم وآخرون انطلقوا في عالم رحب من الكتابة بدا للوهلة الاولى بدون قيود وبلا مسؤولية وتبعات، ليتضح بعد ذلك عدم امكانية مراقبة المحتوى في الانترنت ومنه كتابات المدونين الا بعد ان ينشر ويقراه الناس وعندها تقوم المسؤولية في حال انتهاك القواعد القانونية. وباختلاف مهن المدونين الرواد ومن تبعهم اختلف الجواب عن السؤال: مالذي يدفع الناس الى الكتابة في هذه المواقع (المدونات)؟ وبعد التحليل والدراسة لخص الباحثون دوافع التدوين بالآتي: التعبير عن الافكار والاراء الشخصية، الحصول على الفائدة، الحاجة الى المودة والعاطفة، مشاركة الآخرين بالمعرفة

¹ <https://wordpress.com/>, <https://signup.wordpress.com/signup/?site=>
(accessed on Oct.5, 2014).

والمعلومات ومن ضمنها الاخبار، والتواصل مع الاخرين¹. وقد لاحظ الباحثون ان الدافع الشخصي للتعبير عن الآراء والافكار والمشاركة مع الاخرين حظيا باكبر نسبة². مما تقدم يتبين لنا ان ما يشكل علامة فارقة في التدوين الالكتروني هو التعبير عن الذات بعرض التجارب والخبرات والافكار الشخصية وتقاسمها مع الاخرين حيناً والعلم والثقافة في احيان اخرى، ومن منطلق اختياري بحث ولما يوفره العالم الافتراضي من مساحة شاسعة لتكون بيد المدون سلاح ذو حدين ومن هنا تتبع المسؤولية الاخلاقية للفرد تجاه المجتمع. ولارتباط بحثنا باستخدامات معينة للتدوين وما يمكن ان يمثل البعض منه على الانترنت من انتهاك لقواعد ما فان اهم ثلاث مقتربات لاستخدامات التدوين خصوصاً في مجال الاعلام تتجسد في:

تغطية احداث معينة، اعمدة الرأي، والتعليقات الاخبارية³. وبرأينا المتواضع فان الدافع الشخصي للتعبير عن الافكار والآراء ومشاركة الاخرين بالمعرفة والمعلومات هما نقطة الوصل مع الصحافة ووسائل الاعلام في محاولة ايجاد الصلة بينها وبين التدوين ورسم الحد الفاصل -ان وجد في يومنا الحاضر- بين ما يعد منصباً كعمل صحفي من سواه. فمع انتشار المدونات التي اصبح عددها يجاوز المائتي مليون مدونة⁴ والدور الذي تؤديه في الحياة العامة وبمجال الاعلام خصوصاً كون واسطتها للنشر، الانترنت، لا تحتاج الى

¹ MA Xiaohui & LEI Li. Why Do People Blog? Exploration of Motivations for Blogging. Department of Psychology, Renmin University of China, Beijing, 100872, China.

² Schmidt, J. (Aug.2007); Schmidt, J.(Jun.2007). Blogging practices in the German-speaking blogosphere. Findings from the "Wie ich blogge?!"-survey. Research Centre "New Communication Media" working paper. P.6. <http://www.fonk-bamberg.de/pdf/fonkpaper0702.pdf> (accessed on Oct. 5, 2014).

³ David Domingo & Ari Heinonen. P.11.

⁴ According to Tumblr Press information there are about 208.3 Million Blogs using Tumblr services only. See, <http://www.tumblr.com/about> (accessed on Oct. 24, 2014).

تصاريح وموافقات واموال ووسيلتها لا تقتصر على جهاز بعينه وانما بإمكان المدون استخدام مختلف الاجهزة الالكترونية الحديثة. ولا يقتصر ويتقيد نشاط التدوين على مجال بعينه اذ له الحرية المطلقة بتناول شتى المواضيع العلمية، الصحافية، التجارية^١ ... والمدعمة بالصور والافلام والتقارير. كما واصبح للصحافة كمؤسسة صحفية موقع في عالم التدوين^٢ وللصحفيين ايضا مدوناتهم^٣. ويلاحظ ان الفئة العمرية بين ١٨-٣٤ تستخدم الانترنت يومياً لقراءة الاخبار وتشكل ما نسبته ٤٤% مقارنة بقراء الصحف والذين يشكلون نسبة ١٩% وبزيادة متوقعة ٣٩% مقارنة مع ٨% للصحف^٤. ولا يقتصر الامر على العدد انما على النوعية فبعد التشكيك بمصادقية اخبار المدونات اشارت دراسة الى خلاف ما تقدم مقارنة مع الصحافة التقليدية^٥ وقد اعدت الدراسة في العام ٢٠٠٤ لعينة يبلغ عددها ٣٧٤٧ شخصاً خلصت الى ان نسبة المدونات تتمتع بمصادقية لما تنشره من اخبار ٧٣,٦% مقارنة مع ٤٢,٧% للصحف وان

¹ David Domingo & Ari Heinonen. *Op, Cit.* P. 3.

^٢ مدونات وسائل الاعلام ظهرت في العام ٢٠٠٥. ينظر: P.9, 10. *Ibid.*

³ *Ibid.* P.9.

⁴ Kinght, Alan D. (2007) Who Is A journalist?. *Journalism Studies*. Volume 9, Issue 1, 2008. P.٥. <http://eprints.qut.edu.au/15510/1/15510.pdf> (accessed on Oct. 24, 2014).

^٥ مع تراجع مبيعات الصحف في امريكا تراجعت الثقة بمصادقية الصحف الامريكية من ٨٠% عام ١٩٨٥ الى ٥٩%. ينظر: د. محمد منير حجاب. مدخل الى الصحافة. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. ٢٠١٠. ص ٥٠٥.

نسبة ٣,٥% من المدونات ليست لها اي مصداقية^١. واجملاً فان ربع الامريكين يعتمدون على وسيلة الانترنت لتقصي الاخبار^٢ سواء كان عن طريق المدونات او الصحف.

فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار المعطيات سابقة الذكر واداء اشخاص عاديين لمهنة الصحافة - اصبح يطلق عليهم صحافة المواطن^٣ - اصبحت الصحافة والصحفيين انفسهم امام تحدي جدي فالمدونون يؤدون دور الصحفيين في مدوناتهم، فهم يقومون بجميع العمليات التي يقوم بها الصحفيين من جمع المعلومات، كتابة التقارير، التحليل، ونشر الاخبار والمعلومات^٤. الا ان هؤلاء -ونقصد المدونين- بالنهاية ليسوا صحفيين وان مارسوا الصحافة. بالنتيجة لما تقدم اصبحت الحدود بين ما يعد عملاً صحفياً وما لا يعد ضبابية حتى اصبح البعض ينادي ويفترح تعاريف جديدة لمهنة الصحافة تتلائم وواقع المنافسة مع العمل الصحفي في هذا العصر الرقمي^٥.

وللعمل الصحفي معايير اخلاقية متفق عليها^٦ الا ان استيفاء متطلبات العمل الصحفي هي مسألة تتباين بشأنها الدول وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية.

¹ Johnson, J. Thomas & Kaye, K. Barbara. Wag the Blog: How Reliance on Traditional Media and the Internet Influence Credibility Perceptions of Weblogs among Blog Users. *Journalism & Mass Communication Quarterly*. Volume 81, No. 3. Autumn 2004. P.627,630.

<http://www.etchouse.com/mcma510/readings/johnson-2004.pdf> (accessed on Oct. 24, 2014).

² Christopher Meyers. *Journalism Ethics: A Philosophical Approach*. OXFORD Univ. Press. Feb 17, 2010. P.103.

³ *Ibid.* P.٧.

⁴ David Domingo & Ari Heinonen. *Op, Cit.* P. ١3.

⁵ *Ibid.*

⁶ Steven Youngblood. "What Is a Journalist?" (Park University, USA). *Journal of Azerbaijani Studies*. available at

http://r.search.yahoo.com/_ylt=A9mSs2gbA0xUOjIAykTTIQx.;_ylu=X3oDMTByZWJ1c203BHNIYwNzcgRwb3MDMgRjb2xvA2lyMgR2dGikAw--/RV=2/RE=1414296475/RO=10/RU=http%3a%2f%2fjhss-

ثانياً : تعريف الصحفي^١.

يعرف الصحفي على انه الشخص الذي يخصص الجزء الاكبر من نشاطه لمزاولة الاعمال الصحفية ويستمد منها الجزء الاكبر من دخله^٢. اما استيفاء متطلبات العمل الصحفي فهي تتباين من دولة لاخرى. وفيما يتعلق بمتطلبات الاستيفاء بالنسبة للمؤسسات الصحفية فهذا الامر متفق عليه في قوانين الدول الاوربية ولم يحدث ان قدمت دعوى لتختبر المحكمة الاوربية أو لجنة حقوق الانسان مسألة الترخيص للمؤسسات الصحفية وتبدي رأياً مخالفاً لما درجت عليه القوانين الاوربية^٣. اما متطلبات العمل الصحفي للصحفيين فالمسألة غير متفق عليها، فمن الدول من يتطلب التسجيل بنقابة الصحفيين بالاضافة الى العمل في مؤسسة صحفية لاضفاء المشروعية على عمل الصحفي وهي في غالبيتها الدول النامية^٤ اما الدول المتقدمة فلا

khazar.org%2fwp-content%2fuploads%2f2010%2f04%2f02III-nomre-ucunSteven-Youngblood.pdf/RK=0/RS=6AbfWj3Q4h.uxSXboFkfmby0Mws-
(accessed on Oct.2٥,2014). Christopher Meyers. *Op. Cit.*, P.107.

^١ لمزيد من التفصيل حول تعريف الصحفي بالنشاط الذي يؤديه ام بالمكان الذي يعمل فيه ينظر: اعلاه. ص ١٠٤.

^٢ تعريف "فيليب جيلارد" ينظر: د. محمد منير حجاب. مصدر سابق. ص ٢٦.

^٣ ARTICLE 19. *THE ARTICLE 19 FREEDOM OF EXPRESSION.*

HANDBOOK. International and Comparative Law, Standard and Procedures. August 1993. P. 202.

http://r.search.yahoo.com/_ylt=A9mSs2Egz1RUTkEAJ4fTIQx.;_ylu=X3oDMTBydWpobjZIBHNIYwNzcgRwb3MDMQRjb2xvA2lyMgR2dGIkAw--/RV=2/RE=1414872992/RO=10/RU=http%3a%2f%2fwww.article19.org%2fpdfs%2fpublications%2f1993-

handbook.pdf/RK=0/RS=F.OgDopZJGF5wJbtoAp1FfrTK.Y- (accessed on Nov. 1, 2014).

^٤ ومن هذه الدول كمصر والاردن، ففي مصر اوكلت مهمة تراخيص العمل الصحفي للصحفيين وانشاء الصحف الى المجلس الاعلى للصحفيين الذي انشأ بالمرسوم الذي اصدره الرئيس المصري انور السادات في ١١ آذار ١٩٧٥ وأوكل قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لهذا المجلس سلطة وصاية واشراف

تشتت الانتساب لجمعية معينة^١ وانما العمل في مؤسسة صحفية وعلى اختلاف العمل الذي يؤديه. وبهذا الصدد بينت محكمة دول امريكا لحقوق الانسان في رأيها الاستشاري بالقضية المرفوعة من قبل كوستاريكا على اعتبار مسألة الترخيص او الزام انتساب الصحفيين لاتحاد او نقابة لممارسة المهنة خرقاً لحرية التعبير عن الرأي، وازافة المحكمة في رأيها الاستشاري الى ان مهنة الصحافة متميزة عن مهن كالمحاماة والطب انطلاقاً من ارتباطها بحرية التعبير عن الرأي والذي يعد حقاً اساسياً لكل فرد وليست مجرد مهنة تهدف لتقديم الخدمات للعامة^٢.

على الصحفيين والمؤسسات الصحفية. ينظر: د. حسين امين. وضع الاعلام في مصر. ص ١٨-١٩، ٢١. متاح على الانترنت.

http://r.search.yahoo.com/_ylt=A9mSs2HEtVNUkRcAb2vTIQx.;_ylu=X3oDMTBydWpobjZIBHNIYwNzcgRwb3MDMQRjb2xvA2lyMgR2dGIkAw--/RV=2/RE=1414800965/RO=10/RU=http%3a%2f%2fglobal.asc.upenn.edu%2ffileLibrary%2fWord_Documents%2fAmin_print.doc/RK=0/RS=efi.KRaoKC0Rvm2.YE0uad.mhSo- (accessed on Oct. 2٥, 2014).

^١ اعتمدت لجنة وزراء مجلس اوربا اعلان حرية التعبير عن الرأي والمعلومات عام ١٩٨٢ والذي نص في المبدأ الثاني منه على السعي لازالة اية قيود تشريعية على المشاركين في المجال الاعلامي. وكذلك نص الاعلان المشترك من قبل الامم المتحدة ومنظمة دول امريكا ومنظمة الامن والتعاون في اوربا على انه لا يجب على الصحفيين الفرديين ان يتم ترخيصهم وتسجيلهم. منظمة المادة ١٩. حرية التعبير والدستور العراقي الجديد. لندن. تموز ٢٠٠٥. ص ٣٠. متاح على الانترنت.

<http://docs.amanjordan.org/files.php?file=docs/64.pdf> (accessed on Oct. 30, 2014).

ونصت دساتير بعض دول العالم كالدستور التركي (م/٢٨-١)، والدستور النمساوي (م/١٣-٢) والدستور السويسري (م/١٧) ودستور جنوب كوريا ودستور البرازيل (م/٥) على عدم خضوع الصحافة لانظمة التسجيل والرقابة. /علاه. ص ٣٧، ٣٤، ٣٣.

^٢ والى ذلك ذهبت المحكمة العليا في زامبيا عام ١٩٩٧ عندما اعترضت على انشاء جهاز لتنظيم الصحفيين. /علاه. ص ٢٧-٢٩. The Article 19. *Op. Cit.*, P. 204-205

وفي خطوة تحسب للمشرع العراقي شرع قانون حماية الصحفيين في العراق رقم ٢١ لسنة ٢٠١١ الذي نص على عدم اقتصار مصطلح الصحفي لمن ينتسب الى نقابة الصحفيين وانما هو كل من يعمل في مؤسسة اعلامية (حكومية او خاصة)^٢.

مما تقدم يمكننا القول بان المدون يعد صحفياً ان توافر فيه احد الشرطين: الانتساب الى نقابة أو اتحاد اياً تكن التسمية او العمل في مؤسسة صحفية اياً تكن طبيعة العمل الذي يؤديه الصحفي. وبالنتيجة لما تقدم يمنح ما قد يتمتع به اقرانه من امتيازات مقررة لهذه الفئة. معنى ما تقدم من كلام ان المدون وان انصب نشاطه في جانب منه على مجال العمل الصحفي الا انه لا يعد صحفياً، فكتابته للاخبار وللتعليقات واعمدة الرأي لا تجعل منه صحفياً وبالتالي لا يتمتع بامتيازات الصحفي والحماية التي تمنح له عند اثاره قضية ما تتعلق برأي او تعليق او خبر نشره.

الا ان الامر يدق كثيراً ففي الولايات المتحدة الامريكية حيث لا يتطلب ممارسة مهنة الصحافة اية رخصة او تحصيل اكايمي ولا يوجد تعريف قانوني للصحافة^٣، حكمت محكمة اوريغون بان المدونين ليسوا صحفيين وبالتالي لا يستفيدون من امتيازات الصحافة. هذا الحكم تم نقضه من قبل الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف ووجدت انه مع تقدم وسائل الانترنت وتراجع الصحافة المطبوعة فان الخط الفاصل بين الصحافة ومن يرغب بالتعليق على المسائل السياسية والاجتماعية اصبح اكثر ضبابية^٤، وان المدونات تستحق معاملة متساوية مع

^١ القانون متاح على موقع المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي على الانترنت:

<http://www.iraq-ig-law.org> (accessed on Oct. 30, 2014).

^٢ المواد ١٠ (ثانياً) و ١٦ من القانون المذكور. منشور في الوقائع العراقية بعدد ٤٢٠٦ في ٢٩/٨/٢٠١١. متاح على الموقع:

<http://www.moj.gov.iq/view.148/> (accessed on Oct. 2٥, 2014).

^٣ Clay Calvert. And You Call Yourself a Journalist?: Wrestling With a Definition of 'Journalist' in the Law. 103 *Dickinson Law Review* (1998–1999). P. 411.

^٤ *United States Court of Appeals for the Ninth Circuit*. United States Court of Appeals for the Ninth Circuit case. Retrieved 2 February 2014. P. 12.

مؤسسات الاعلام في قضايا القذف والتشهير^١، وان ما تناولته المدونة كانت مسألة تهم العامة^٢. والى ذلك ذهب حكم قضائي في نيوزلندا مستنداً الى القسم ٦٨ من قانون الادلة لسنة ٢٠٠٦^٣ باعتبار ان المدونين يمكن تصنيفهم على انهم صحفيين ومدوناتهم تعد وسيلة اخبارية^٤.

available at <http://cdn.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2014/01/12-35238.pdf> (accessed on Oct. 30, 2014).

¹ *Id.* P. 11.

² *Id.* P. 13.

³ Evidence Act 2006 no. 69. Available at <http://www.legislation.govt.nz/act/public/2006/0069/latest/DLM393463.html#DLM393680> (accessed on Nov. 2, 2014).

⁴ *Slater v. Blomfield*. Para. 46, 145. Available at <http://www.scribd.com/doc/239498524/Cam-Slater-declared-journalist-in-High-Court> (accessed on Nov. 2, 2014).

المبحث الثالث

انتهاكات الحق في حرية التعبير

ان الحق او الحرية المطلقة ليس لها وجود في عالم التنظيم القانوني فحيث يمارس الفرد احدى حقوقه او حرياتة فان ممارسته لهذا الحق او الحرية تقف عند حدود حق او حرية الاخرين. واذ ما اخذنا بالمعنى الواسع للاخرين فانها لا تعني بالضرورة اقتصارها على الافراد انما المجتمع ككل ممثلاً اولاً بالهيئات والمؤسسات وثانياً بالمفاهيم التي يتبعن حمايتها في اي مجتمع مدني متحضر.

مما تقدم يمكننا ان نتبين ان هذه الانتهاكات التي تمس الحق في حرية التعبير لا تقتصر على مجال واحد اذ تتعدد وتتنوع^١. وقد بوبها احد الباحثين الى جرائم مضرّة بالمصلحة العامة واخرى بالمصلحة الخاصة^٢. وفضل آخرون الاشارة على انها تقييدات^٣، في حين يعتقد المقرر لتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي فرانك لا رو ان هناك ثلاث مقتربات للتمييز بوضوح بين ثلاثة اشكال من التعبير:

"أ. التعبير الذي يشكل جريمة بموجب القانون الدولي ويمكن محاكمة مرتكبيه جنائياً، ب. التعبير الذي لا يقع تحت طائلة عقوبة جنائية لكنه يبرر فرض قيد وتحريك دعوى مدنية، ج. التعبير الذي لا يؤدي الى فرض عقوبة جنائية او مدنية، لكنه يثير مع ذلك شواغل على صعيد التسامح والكياسة واحترام الاخرين"^٤.

وبالعودة الى لغة المادة/١٩ من ICCPR و UDHR نجدها تتحدث عن (قيود) لاحترام حقوق الاخرين او سمعتهم ... ، في حين كانت لغة المادة/١٠ من ECHR اكثر دقة في الصياغة

^١ تقييدات الحق في حرية التعبير والرأي ليست بالامر اليسير نوعاً وكماً وهي بهذا المعنى تصلح موضوعاً لمؤلف، سلسلة من الابحاث، رسالة ماجستير، او اطروحة دكتوراه.

^٢ الجرائم المضرّة بالمصلحة العامة (جرائم التحريض، الجرائم الماسة بالنظام العام والاداب العامة، الجرائم المتعلقة بالاهانة والعيب، الجرائم الماسة بحسن سير العدالة) اما الجرائم المضرّة بالمصلحة الخاصة (القذف، السب العلني، الامتناع عن نشر الرد او التصحيح) ينظر: د. خالد مصطفى فهمي. حرية الرأي والتعبير. في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الاسلامية وجرائم الرأي والتعبير. دار الفكر الجامعي. الاسكندرية. ط ٢. ٢٠١٢. ص ٢٣٥، ٣٦٨.

^٣ The Article 19. *Op. Cit.*, P. 114, 162,165,167,17٢, 188, 192.

^٤ الوثيقة رقم: 36-20. Para. 18. A/66/290. في ١٠ اب ٢٠١١.

لتشمل مصطلحات (شروط، قيود، وعقوبات) وهو امر تفردت به الاتفاقية الاوربية عن سواها من الوثائق الدولية بمجال حرية التعبير عن الرأي.

وبرأينا المتواضع فان انتهاكات الحق في حرية التعبير تشكل مادة ثرية لموضوعات عدة، وهي تتعدد وتتنوع الا انه يمكننا تصنيفها بحسب القائم بالانتهاك الى: انتهاكات ترتكب من قبل السلطة العامة او من قبل الافراد ممثلين بالمدونين -موضوع بحثنا-.

واستناداً للتصنيف المتقدم سيتم تناول هذا المبحث بمطلبين هما:

المطلب الاول

الانتهاكات المرتكبة من قبل السلطة العامة تخرق السلطة العامة الحق في حرية التعبير من جانبين: الاول بالتقييدات التي تضعها على ممارسة الحق في حرية التعبير والثاني بالاجراءات القسرية او التعسفية ضد الافراد اصحاب الرأي والتعبير عند عدم توافقها مع ما يقدمه الافراد من طروحات، ان كان بالاعتقال التعسفي، التعذيب، التهديد، او قد يصل في احيان الى القتل.

اولاً: التقييدات.

تمثل التقييدات التي لا تخدم الاهداف الشرعية للتقييدات المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات الدولية والداستير خرقاً لحق حرية الرأي والتعبير ببعديه الفردي والاجتماعي^١. وقد سبق وبيننا في المبحث الاول ان حق حرية الرأي والتعبير ليس حقاً مطلقاً بمعنى امكانية ورود تقييدات عليه بنص القانون وهذه التقييدات مشروطة بالشرعية والضرورة والتناسب الواردة بالمواثيق الدولية والملزمة للدول الاطراف فيها^٢، والتي اكدت عليها اللجان المسؤولة عن مراقبة تطبيق الدول لهذه المواثيق الدولية ومنها على سبيل المثال لجنة حقوق الانسان في هيئة الامم المتحدة^٣ او تلك المحاكم الاقليمية التي انشأت لمراقبة تنفيذ الدول الاتفاقيات الاقليمية والمتعلقة

^١ منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. مصدر سابق. ص ٣٩ وما بعدها.

^٢ ينظر بحثنا ص ٩ وما بعدها.

^٣ التعليق رقم ٣٤. الفقرات (٢٢،٢٤،٢٥،٢٦،٢٧،٣٣،٣٤).

بحقوق الانسان ومنها المحكمة الاوربية لحقوق الانسان¹ بمعرض تصديها لما يعرض عليها من قضايا تتعلق بممارسة دولة ما طرف وانتهاكها لحق حرية الرأي والتعبير من عدمه. واستناداً الى نص م/ ١٩-٣ من ICCPR فان القيود المسموح بفرضها هي:

١. احترام حقوق الاخرين او سمعتهم.

٢. حماية الامن القومي، او النظام العام، او الصحة العامة، او الاخلاق العامة.

وقد بينا في بداية حديثنا بان التقييدات او القيود اعلاه تخضع لنظام صارم عند التطبيق. هذا النظام الصارم يتمثل باختبارات تخضع لها القيود وقد نصت عليها م/١٩-٣ والمتجسدة باختبار المشروعية والضرورة والتناسب وان تفرض لواحد او اكثر من الاغراض المشروعة المبينة في اعلاه^٢.

وعليه يتطلب توافر الشروط الثلاث الاتية:

اولاً: ان تكون محددة بنص القانون، ثانياً: ان تفرض لاحد الاسباب الواردة في اعلاه (١، ٢)، وثالثاً: ان تكون ضرورية ومتناسبة^٣، بكلمة اخرى ان يتوخى التقييد هدف شرعي وان يكون ضرورياً لذلك الغرض^٤.

الشرط الاول: ان تكون محددة بنص القانون. وقد اوضحت المحكمة الاوربية لحقوق الانسان في معرض تصديها لما يسمى بقضية التايمز ضد المملكة المتحدة^٥، حيث نشرت الصحيفة

¹ Freedom of expression in Europe. *Case-law concerning Article 10 of the European Convention on Human Rights*. Council of Europe. Strasbourg. 2007. available at

[http://www.echr.coe.int/sites/search_eng/pages/search.aspx#{"fulltext":\["freedom of expression"\]}](http://www.echr.coe.int/sites/search_eng/pages/search.aspx#{)

² ARTICLE 19. *Op, Cit.*, Pp. 109-111.

^٣ التعليق رقم ٣٤. الفقرة ٢٢.

^٤ منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. ص ٤٠.

⁵ CASE OF *THE SUNDAY TIMES v. THE UNITED KINGDOM*. EUROPEAN COURT OF HUMAN RIGHTS. (Application no. 6538/74). STRASBOURG. 26 April 1979. available at

[http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/Pages/search.aspx#{"fulltext":\["The](http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/Pages/search.aspx#{)

مقال تعلق بقضية ادوية تسببت بتشوهات لاجنة النساء الحوامل وكانت لا تزال في خضم التسوية اوضحت المحكمة في حيثيات قرارها الجواب على السؤال هل استوفى تدخل الدولة بالتقييدات شرط النص عليه قانوناً؟ وذلك بالنص على انه: (يوجد متطلبين لعبارة "ينص عليها القانون" اولاً: يجب ان يكون القانون ممكن الوصول اليه بشكل كاف وان يكون المواطن قادراً على ان يؤثر انه بظل ظروف معينة ستطبق القواعد القانونية على قضية بعينها، وثانياً: لا يمكن اعتبار قاعدة بانها قانون ما لم تصاغ بدقة كافية ليتمكن المواطن من تنظيم سلوكه-اذا لزم الامر مع المشورة- ليكون قادراً على التنبؤ وبشكل معقول تبعاً للظروف والنتائج المترتبة عن وضع ما)^١.

وهكذا يمكننا القول بان الاختبار الاول كجبل الجليد لا يظهر منه سوى القمة اما الحجم الحقيقي فيكون خافياً غير ظاهر ويتعين معه الايفاء بمعيار الدقة في الصياغة والوضوح اولاً واليسر في الوصول اليه بحيث يكون متاحاً للعموم والعموم هما طرفي العلاقة (عامة الناس والقائمين على تنفيذه وتطبيقه-ليتمكن هؤلاء من تنفيذه على النحو المناسب^٢) والمبرر لذلك هو تلافي اساءة استخدام القانون من قبل الموظفين^٣. وبالنتيجة ان لم يتم استيفاء هذا المتطلب وجدنا انفسنا امام انتهاك لحق حرية التعبير.

الشرط الثاني: الهدف الشرعي. ويتضمن بالغرض الذي وضع لاجله التقييد وهو احترام حقوق الاخرين وحررياتهم وحماية الامن القومي، او النظام العام، او الصحة العامة، او الاخلاق العامة. بمعنى ان هذه التقييدات يجب ان تكون للاغراض اعلاه وتتعلق بها مباشرة^٤. فان حاد الهدف عن الغرض الذي قرر لاجله وقع الانتهاك على الحق في حرية التعبير. ويعد هذا المتطلب حاجزاً امام اساءة استعمال السلطة، ذلك ان التقييد ان كان له اثر عرضي على

Sunday Times v United

Kingdom"], "documentcollectionid2": ["GRANDCHAMBER", "CHAMBER"], "itemid": ["001-57584"]} (accessed on Jan. 27, 2015).

^١ اعلام. الفقرة ٤٩ من القرار. والتعليق رقم ٣٤. الفقرة ٢٥.

^٢ التعليق رقم ٣٤. الفقرة ٢٥.

^٣ منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. ص ٤٠.

^٤ التعليق رقم ٣٤. الفقرة ٢٢.

الهدف الشرعي عد غير دستوري وباطل حيث يتعين ان يصيب التقييد الهدف الشرعي مباشرة^١.

وقد اشارت المحكمة الامريكية لحقوق الانسان الى انه: (لا يكفي مثلاً اثبات ان قانوناً ما يؤدي غرضاً مفيداً او مرغوباً ولكي تكون القيود متمشية مع الاتفاقية يجب ان يكون هناك ما يبررها بالاشارة الى اهداف حكومية تتسم باهمية تجعل من الواضح انها اكثر رجحاناً من الحاجة الاجتماعية للتمتع الكامل بالحق الذي تضمنته المادة ... ان التقييد حتى وان بررته مصالح قاهرة، يجب ان يصاغ بطريقة لا تحد من الحق موضع الحماية باكثر مما هو ضروري)^٢.

الشرط الثالث: الضرورة والتناسب. ويتعين اثبات ان القيد يمثل اقل الوسائل تقييداً لتحقيق احد الاهداف المنصوص عليها في م/١٩-٣٣. ويشار الى هذا الشرط بعبارة "الضروري في مجتمع ديمقراطي"^٤، فبموجب هذا الشرط يتقرر القيد. وقد اختبر هذا الشرط بشدة من قبل المحاكم الوطنية والاقليمية لحقوق الانسان بعدة قضايا عرضت عليها وتم تمييز ثلاث عناصر اساسية فيه، هي:

- ١- اختيار الاجراء الاكثر دقة وفعالية في حماية المصالح التي تدعي الدولة انها "ضرورية" لاغراض مشروعة وتقييد حرية التعبير على اساسها، فعلى الدولة تقديم ما يثبت ان القيد يشكل حالة اجتماعية ملحة^٥ بمعنى حاجة وليس مجرد حالة من الملائمة وجعل الامور ايسر^٦.
- ٢- ان لا ينال القيد من الحق بحد ذاته ليعكس صورة العلاقة بين الحق والقيد، والعلاقة بين القاعدة والاستثناء^٧. بمعنى ان لا تكون القيود المتخذة "مفرطة" بحيث يجعلها تؤثر باقل درجة ممكنة على حرية التعبير فان وجدت عدة خيارات يتعين اختيار الاجراء الاقل تقييداً للحرية مقارنة بغيرها من الاجراءات^٨.

^١ منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. مصدر سابق. ص ٤٢.

^٢ قضية العضوية الالزامية. الفقرة ٤٦.

^٣ الوثيقة رقم: A/66/290. 10 August 2011. Para.15.

^٤ منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. مصدر سابق. ص ٤٠.

^٥ ARTICLE 19. *Op, Cit.*, P. 110. والتعليق العام ٣٤. الفقرة ٣٣

^٦ منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. مصدر سابق. ص ٤٣.

^٧ الوثيقة رقم: A/66/290. Para. 17.

^٨ منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. مصدر سابق. ص ٤٤. والتعليق العام ٣٤. الفقرة ٣٤.

٣- "التناسب" بين اثر القيد على حرية التعبير والمردود الناجم عنه والمتمثل بالمنفعة المرتبطة بالمصلحة التي تتم حمايتها. بمعنى ان التقييد الذي يقدم حماية محدودة للسمعة مثلاً ولكنه بالمقابل ينال من اساس حرية التعبير لا يكون مقبولاً وبكلمة ثالثة فان المنافع يجب ان تكون اكبر من الثمن الذي يدفع بالمقابل^١. واحترام مبدأ التناسب ينسحب على شكل التعبير ووسيلة النشر وخصوصاً لحالات النقاش العام في المجتمع الديمقراطي لشخصيات تمارس عملها في المجال العام والسياسي^٢.

ويتعين على محاكم الدول الاطراف في ICCPR اجراء الاختبار بشروطه الثلاث واثبات ضرورة الاجراء المتخذ ومدى تناسبه باقامة صلة مباشرة وواضحة بين التعبير والتهديد^٣، فان لم تتوافق اجراءات الدولة مع ما تقدم اعتبر القيد الذي قرره السلطة الوطنية لاي دولة طرف انتهاكاً لحرية التعبير.

وعند تطبيق ما تقدم على نص م/ ٤٦ من الدستور العراقي نجدها تؤكد على هذا الامر بالقول: "لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور او تحديدها الا بقانون او بناءً عليه، على ان لا يمس ذلك التحديد جوهر الحق او الحرية". في حين اوردت م/ ٣٨ من القيود بالنص على انه: "تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب. اولاً:-حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل". ويلاحظ على نص م/ ٣٨ انه اورد النظام العام والاداب العامة دون مصطلحات الامن القومي والصحة العامة الا ان ذلك لا يعني عدم شمولهما ذلك ان النصوص الدستورية تتكفل بالعموميات وتترك التفاصيل للقوانين^٤.

وبالرجوع الى القيدين: حقوق الاخرين وسمعتهم والنظام العام والاداب، فان القيد الاول حقوق الاخرين يشمل كل الحقوق التي اعترفت بها ICCPR. وعليه فمن الجائز تقييد حرية التعبير اعمالاً للحق في التصويت (م/ ٢٥) وللحق في حماية الخصوصية (م/ ١٧). اما كيف يتم ذلك؟ فقد اشار التعليق العام للجنة حقوق الانسان رقم ٣٤ الى جواز حماية الناخبين من اشكال التعبير المخيفة والقسرية الا ان هذه القيود يجب ان لا تنال من الحق بالمناقشة العامة ومنها

^١ اعلام. ص ٤٤.

^٢ التعليق العام ٣٤. الفقرة ٣٤.

^٣ اعلام. الفقرة ٣٥.

^٤ امثلة على دساتير عدد من الدول. ينظر: منظمة المادة ١٩. تموز ٢٠٠٥. مصدر سابق. ص

على سبيل المثال الحق بالدعوة الى مقاطعة الانتخابات^١. اما ما يتعلق بالآخرين فيقصد بهم الاشخاص بصفتهم الفردية او كاعضاء في جماعة^٢.

اما القيد الثاني: حماية الامن القومي، او النظام العام، او الصحة العامة، او الآداب العامة، فان قرارات اللجان الدولية الاسترشادية له محدودة وقد اقرت لجنة حقوق الانسان وبما لا يقبل الجدل بمسؤولية حكومة ما عن عبء الاثبات بادلة دقيقة ان سجن شخص ما هو ضروري لحماية النظام العام او الاهداف الواردة بنص م/١٩-٣^٣. وقضت اللجنة في احدى الحالات بالزام الدولة المشتكى منها بايضاح مجال معنى "التحريض على الفتنة" والتي تشكل جريمة جنائية استناداً للقانون المعني^٤. وبنفس المعنى فان الحرمان من الحرية بتهم القيام بانشطة تخريبية او اية جريمة ضد السلطة ينتهك الحرية في حرية التعبير بغياب ادعاءات محددة عن الطريقة التي الاعلان بها او التصريح به وهددت النظام العام او الامن القومي^٥.

وفي تطبيق قريب ودون الرجوع الى القضاء او اصدار قانون حظرت الحكومة العراقية في ١٥ حزيران ٢٠١٤ خدمة الانترنت عن (نينوى، الانبار، صلاح الدين، كركوك، وديالى) وايضا عن مناطق تحيط ببغداد هي (العدل، الغزالية، ابو غريب، الرضوانية، المحمودية، اللطيفية، الفلوجة، جرف الصخر، التاجي، اليوسفية، والمسيب) وذلك برسالة تم تسريبها من صالح حسن علي المدير العام لشعبة الشركاء بقسم التراسل وشبكة البيانات بوزارة الاتصالات العراقية استناداً الى الوضع الامني والظرف الاستثنائي الذي يمر فيه العراق وان عدم الالتزام بالقرار يعرض مزودي خدمة الانترنت الى تبعات قانونية وامنية^٦. ولم يقتصر الامر على ما تقدم انما

^١ التعليق العام ٣٤. الفقرة ٢٨.

^٢ اعلام.

^٣ في قضايا كل من م. جونا ضد مدغشقر وواينبرغر ضد الارغواي. ينظر: *Op*, ARTICLE 19. *Cit.*, P. 121.

^٤ ARTICLE 19. *Op*, *Cit.*, P. 122.

^٥ *Ibid*. P. 123.

^٦ منظمة المادة ١٩. العراق: الحظر العام على الانترنت انتهاك لحرية التعبير. ٢٧ حزيران ٢٠١٤.

<http://www.article19.org/resources.php/resource/37604/ar/>-الحظر-

العراق:-الحظر- (accessed on 31 Jan, 2015). العام-على-الإنترنت-انتهاك-لحرية-التعبير

قامت ايضا بحجب الشبكات الخاصة الافتراضية وحجب مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقاته^١.

وبالرجوع الى شروط تطبيق م/١٩-٣ نجد ان الحكومة العراقية قد انتهكت الالتزام بحرية التعبير عن طريق الحظر العام الذي قررتة اولاً دون اعمال الاختبارات الثلاث^٢ ومن ثم حظرها العام لتشغيل بعض المواقع والانظمة^٣، وحيث لا يشكل استخدام هذه المواقع او محتوياتها بحد ذاته جريمة معينة.

ويدخل ما تقدم برأينا المتواضع بمجال التقييدات غير التقليدية والتي تتناول الشبكة المعلوماتية الانترنت من حجب للخدمة بشكل كامل او جزئي، ترشيح لمحتويات بعينها^٤، الرقابة، او فرض قيود على استخدامها. والدولة في كل ذلك يتعين ان تخضع اجراءاتها للاختبارات الثلاث المتقدم بيانها.

ثانياً: الاجراءات القسرية او التعسفية ضد الافراد اصحاب الرأي والتعبير.

يتعرض اصحاب الرأي والتعبير الى عدد من الاجراءات تنال من حقوقهم الاخرى المثبتة بـ ICCPR او سواء من الوثائق والاتفاقيات الدولية الخاصة بمجال حقوق الانسان وسبق واشرنا الى تعرض البعض للاحتجاز التعسفي او الحجز الانفرادي او التعذيب والتهديد والقتل في احيان اخرى بمعرض ممارسته لحقه في حرية التعبير^٥. وفي الواقع تدخل هذه الاجراءات التعسفية او القسرية بمجال تقييد حق حرية التعبير عن طريق محاولة منع قيام الانظمة الديمقراطية متعددة الاحزاب وتحقيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان^٦. وغالباً ما يكون ضحايا هذا الاجراء من الصحفيين ونشطاء حقوق الانسان والسياسيين وقد تظال المحامين

^١ اعلام.

^٢ التعليق العام ٣٤. الفقرة ٤٣. وايضا الوثيقة رقم: A/66/290.10 August 2011. Para.15.

^٣ التعليق العام ٣٤. الفقرة ٤٣.

^٤ تدعي الدول انها تستخدم وسيلة الترشيح والرقابة لمنع خطاب الكراهية الا انها في احيان تستخدمه كذريعة للقضاء على منافسيها ومنتقديها ونشطاء حقوق الانسان. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع. ينظر: تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في الرأي والتعبير. فرانك لارو. الوثيقة رقم: A/HRC/23/40. 17 April 2013. Para. 44.

^٥ ينظر الصفحة السابقة من بحثنا. ص .

^٦ التعليق العام ٣٤. الفقرة ٢٣.

والقضاة أيضاً^١. وجدير بالذكر ان الصحفيين العراقيين ونشطاء حقوق الانسان غالباً ما تعرضوا للحجز والضرب نتيجة الانتقادات التي يوجهونها للحكومة عن طريق استخدامهم للانترنت^٢.

المطلب الثاني

الانتهاكات المرتكبة من قبل المدون

قد تشكل ممارسة الحق في حرية التعبير انتهاكاً بحد ذاتها للحق عندما يتجسد في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في ادناه^٣:

أولاً: جريمة الدعوة الى الكراهية (دينية، عنصرية، قومية) التي تشكل تحريضاً على التمييز او العداوة او العنف.

وتعد هذه الجريمة من اخطر الجرائم في الوقت الحاضر نظراً لما تمثله وسيلة الانترنت من سرعة انتشار وبسر في الاستخدام وتفاعل بين الكاتب المحرض والقارئ المتلقي، وقد تسببت عدة عوامل في ظهورها للعلن بشكل صادم سبب ارتكاب جرائم يندى لها الجبين. ولم تقتصر خطابات الكراهية العنصرية على قارة دون اخرى. فمن قارة اوربا، اسيا، افريقيا، وامريكا نجد خطاب الكراهية قد اتخذ منحى خطيراً يتوجب معه دق ناقوس الخطر وتجرير هذا الفعل الجسيم. وقد سجلت حالات تحريض على الكراهية العنصرية من قبل النازيين الجدد ضد الاقليات غير الاوربية وسجلت لقضايا اخرى في دول ككينيا، مصر، السعودية، باكستان،

^١ قضية نجارو ضد الكامبيرون وقضية مبيكونغ ضد الكامبيرون. وردت في اعلام. الهوامش ٤٤، ٤٥، ٤٧.

^٢ ونشير بهذا الصدد لاعتقال الصحفي والناشط بحقوق الانسان هادي المهدي في شباط ٢٠١١ واحتجازه لاربعة ايام ثم اطلاق سراحه دون توجيه تهمة ومقتله في ٨ ايلول ٢٠١١. ينظر: منظمة العفو الدولية. مصرع صحفي عراقي بارز بالرصاص في منزله.

<http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/outspoken-iraqi-radio-journalist-shot-dead-home-2011-09-09>

^٣ تنويه: ان تعداد هذه الجرائم لا يمثل في هذا البحث تعداد حصرياً وانما هي ما يمكن ان يدرج ضمن الجرائم الدولية التي وردت بتقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والتي يتعين على الدول ايرادها ضمن قائمة التجريم في قانونها الوطني. الوثيقة رقم: A/66/290. 2011.Para.20

سريلانكا، الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل^١. وهكذا لا تكاد دولة تنجو من هذا المرض الخطير بسبب قوانين وسياسات الامن ومكافحة الارهاب غير المدروسة والبيانات اللامسؤلة من قبل السياسيين^٢.

وبموجب نص م/٢٠^٣ من ICCPR والتي تعد مكملة للمادة/١٩^٤ فان من واجبات الدول الاطراف من الناحية التشريعية ان تجرم كل ما من شأنه ان يدعو الى الكراهية المؤسسة على اسباب (قومية، عنصرية، دينية) والتي تشكل تحريضا على التمييز او العداوة او العنف. فخطاب الكراهية او الدعوة الى الكراهية^٥ ضد مجموعة بذاتها سواء اكانت دينية او عنصرية او عرقية لا يشكل جريمة ما لم يقترن بالتحريض^٦ لتحقيق نتيجة من النتائج التي اوردها المادة

^١ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. فرانك لارو. المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الانسان ١٦/٤. الوثيقة رقم: 24-30. A/67/357. 7Sept. 2012. Para. 24-30. *Ibid.*

^٢ تنص م/٢٠ من ICCPR على: (١) تحظر بالقانون أية دعاية للحرب. ٢. تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف).
^٤ التعليق العام رقم ٣٤. الفقرة ٥٠.

^٥ الكراهية في اللغة العربية تعني المقت والبغض (قاموس المعاني: متاح على الشبكة الدولية)
<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/>
وعرفت بانها (الشعور الغامر واللاعقلاني بالاحتقار والعداء والمقت تجاه الجماعة المستهدفة). مبادئ كامدن بشأن حرية التعبير. المبدأ ١٢-١.

<http://www.article19.org/pdfs/standards/the-camden-principles-on-freedom-of-expression-and-equality.pdf>

^٦ التحريض هو (خلق فكرة الجريمة لدى الفاعل الاصلي وحمله بناءً على ذلك على ارتكابها).
ينظر:

د. سامي النصاروي. المبادئ العامة في قانون العقوبات. ج ١. الجريمة. مطبعة دار السلام.
ط ١. بغداد. ١٩٧٧. ص ٢٧٠.

وبموجب مبادئ كامدن فان التحريض هو (الاداء ببيانات بشأن جماعات قومية او دينية او عرقية تعرض الاشخاص المنتمين لهذه الجماعات لخطر داهم بالتمييز او العداوة او العنف) مبادئ كامدن.
المبدأ ١٢-١.

وهي التمييز او العداوة او العنف ضد هذه المجموعة^١.

وانطلاقاً من التعددية الموجودة في سكان العراق فان قانون العقوبات العراقي لم يغفل هذه المسألة ونص عليها بموجب م/٢٠٠ من قانون العقوبات، الا ان النص لا يتلائم مع ICCPR فلا يوجد ربط بين خطاب اثارة الكراهية والتحريض لتحقيق التمييز او العداوة او العنف.

ثانياً: جريمة التحريض على الارهاب.

دأبت الامم المتحدة في مختلف نشاطاتها على تجريم الارهاب او التحريض عليه، والارهاب وفق المنظومة الدولية والاقليمية ياخذ ابعاداً لا تندرج ضمن قائمة موحدة من الانشطة الاجرامية^٢. الا ان الدليل الاسترشادي للقوانين الوطنية يتمثل في الفقرة ٣ من قرار مجلس الامن رقم ١٥٦٦ لسنة ٢٠٠٤^٤. ان التعريف ذي الصياغة الدقيقة واليسيرة الفهم لمفهوم الارهاب تشكل ضمانة لحرية التعبير وتحول دون خرق مبادئ التناسب والضرورة لاية قيود ترد على هذا الحق^٥.

وقد جرم المشرع العراقي الارهاب بقانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥^٦. والملاحظ على هذا القانون انه مكون من ستة مواد، عرف الارهاب بنص م/١، وتم تعداد الافعال

^١ الوثيقة رقم: A/66/290. Para.28.

^٢ تنص م/٢٠٠ من ق ع ع على انه: (يعاقب بالاعدام ... كل من حرض على قلب نظام الحكم المقرر في العراق او على كراهيته او الازدراء به او حبذ او روج ما يثير النعرات المذهبية او الطائفية او حرض على النزاع بين الطوائف والاجناس او اثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق).

^٣ يوجد حالياً ١٤١ صك قانوني وبروتوكولين لجريمة الارهاب. متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات

وبلغات متعددة منها العربية. <http://www.un.org/en/terrorism/instruments.shtml>

https://treaties.un.org/Pages/DB.aspx?path=DB/studies/page2_en.xml&menu=MTDSG (accessed on 2Feb, 2015).

^٤ ينظر الوثيقة S/RES/1566 (2004) 8 Oct. 2004.

^٥ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية في سياق مكافحة

الارهاب. الفقرة ٢٦. الوثيقة رقم A/HRC/16/51. 22 Dec. 2010.

^٦ نصوص القانون متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات: <http://www.iraq-ig-law.org/ar/content/>

الاهابية بنص م/٢، ايراد لجرائم امن الدولة بنص م/٣، وضمنت العقوبات بنص م/٤، اما الاعفاء والاعدار القانونية والظوف القضائية فوردت بنص م/٥ واخيراً حصة الاحكام الختامية لنص م/٦. واجه القانون انتقادات قانونية وسياسية باساءة استخدامه الا انه مستمر في النفاذ حالياً. وبعيداً عن الخوض في شرح احكامه فانه يتعين ان يخضع كأى قانون للاختبارات الثلاث السابق بيانها بالتفصيل^١.

لوحظ على القانون انه لم يعرف مفردة الارهاب ولم يحدد الغايات الارهابية وانطلق من الاحداث التي تجري على ارض الواقع دون محاولة سن تشريع يصلح لمستجدات المستقبل وليس فقط للواقع الراهن^٢. وملاحظتنا ان القانون نص على عقوبات شديدة وبالقابل لم ينص على تجريم التحريض كفعل جرمي منفصل بحد ذاته وانما جرمه في سياق كونه وسيلة من وسائل النشاط الاجرامي في المساهمة التبعية رغم ان البعض قد يدلي برأي مفاده ان النتيجة بالنهاية متماثلة الا اننا نرى ان التأثير النفسي الرادع له دور فاعل في سياق مواجهة الارهاب ومحاولة منع التطرف^٣ هذا من ناحية. ثم ان التحريض على الارهاب يجد ارضية خصبة له في الشبكة الدولية للمعلومات التي تعد حالياً من انجع الوسائل للنشر والتواصل وبما يبث فيها من خطابات وبيانات وآراء ورسائل وفيما يلي نموذج صياغة لجريمة التحريض على الارهاب: (يعتبر جريمة ما توزيع اي رسالة الى الجمهور بشكل متعمد وغير قانوني او توجيه اي رسالة للجمهور باي طريقة اخرى، بقصد التحريض على ارتكاب جريمة ارهابية، حيث يتسبب هذا السلوك، سواء دعا بطريقة صريحة او غير صريحة الى ارتكاب جرائم ارهابية، في نشوء خطر

^١ ينظر بحثنا ص . والوثيقة رقم: A/HRC/16/51. 22 Dec.2010.para.31.

والوثيقة: A/66/290.para.34.

^٢ القاضي سالم روضان الموسوي. تعريف الارهاب في قانون مكافحة الارهاب قم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.

متاح على الشبكة الدولية

للمعلومات. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51577>.

د. اكرم عبد الرزاق المشهداني. المادة ٤ ارهاب. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات. مقال منشور

في جريدة الزمان الدولية. ٩ كانون الثاني ٢٠١٣. <http://www.azzaman.com/2013/01/09>.

^٣ الوثيقة رقم A/HRC/16/51. 22 Dec. 2010. Para.29

ارتكاب جريمة او اكثر من ذلك النوع)¹ من ناحية ثانية. ونخلص الى القول بضرورة ان يجرم المشرع العراقي فعل التحريض على الارهاب كجريمة مستقلة.

ثالثاً: جريمة التحريض المباشر والعلمي على ارتكاب جريمة ابادة الجنس البشري(حماية حقوق المجتمعات).

وتعد بحق هذه الجريمة موجهة ضد المجتمعات الانسانية اياً تكن قوميتها او ديانتها او عرقيتها، وقد نضمتها اتفاقية منع جريمة الابادة والعقاب عليها لسنة ١٩٤٨ بنص م/٣، وكلا من نظامي المحكمة الجنائية الدولية المؤقتة ليوغسلافيا بنص م/٤-٣(ج)، والمحكمة الجنائية الدولية المؤقتة لرواندا بنص م/٢-٣(ج)، وميثاق روما لانشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بنص م/٢٥-٣(هـ). وتفردت المحكمة الجنائية المؤقتة لرواندا بعدد القضايا التي دارت حول التحريض العلني والمباشر لارتكاب الابادة^٢ مما مكن من تحديد الجريمة بشكل دقيق استناداً لهذه السوابق القضائية^٣. ويلاحظ ان العراق من ضمن الدول المصدقة^٤ والاطراف في اتفاقية الابادة الا ان احكام هذه الاتفاقية غير متضمنة بنصوص التشريع العراقي، مما يستدعي تضمينها سواء بنصوص قانون العقوبات او بتشريع مستقل.

رابعاً: كل ما قد يشكل استغلالاً للاطفال في المواد الاباحية عبر الانترنت.

¹ مقترح المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية وحمايتها في معرض مكافحة الارهاب. ولمزيد من التفصيل حول شروط هذه الصياغة ينظر الوثيقة رقم:

A/66/290.para.33

^٢ اشهر قضية هي قضية اكاييسو 4-96-ICTR -انجزت-، وقضية روجيو 32-97-ICTR -انجزت-، وقضية ناهيماننا واخرين 52-99-ICTR -انجزت وتعلق بوسائل الاعلام-، وقضية سيمون بيكندي 72-01-ICTR-انجزت- امام المحكمة الجنائية الدولية المؤقتة لرواندا. ينظر:

<http://www.unictr.org/en/cases> (accessed on 2Feb. 2015).

^٣ الوثيقة رقم: A/66/290.para.24.

^٤ انضم العراق الى الاتفاقية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩. ينظر موقع الامم المتحدة للتصديقات.

https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-1&chapter=4&lang=en

ان شيوع استخدام الانترنت على نطاق واسع ومن قبل فئات مختلفة ولاغراض شتى، لا تقتصر على البحث العلمي بل تعدته الى ارتكاب الجرائم وعلى اختلاف انواعها، بحيث ضمت اليها الاطفال كضحايا للاستخدام السيء والخاطيء للانترنت وبشكل غير مسبوق. حيث امست هذه الشبكة العنكبوتية ملاذاً امنياً لكل من تسول نفسه الاعتداء على براءة الطفولة وزجها بمجالات لا اخلاقية مقابل الحصول على مردود مادي او معنوي^١. ويندرج تحت هذا البند العديد من الافعال التي توصف بالجريمة والتي يتعين على قانون العقوبات الوطني في اي دولة النص والعقاب عليها. والهاقاً بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة ١٩٨٩^٢، فقد اعتمدت ثلاث بروتوكولات لهذه الاتفاقية^٣، تعلق احدها بشأن بيع الاطفال واستغلالهم في الدعارة والصور الخليعة^٤.

^١لمزيد من التفصيل حول جرائم العرض وفساد الاخلاق للاطفال ينظر: د.عبد الفتاح بيومي حجازي. الاحداث والانترنت.دراسة متعمقة عن اثر الانترنت في انحراف الاحداث.دار الفكر الجامعي.الاسكندرية.٢٠٠٤.ص١٢٤-١٤٧.

^٢ دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢ ايلول ١٩٩٠. علماً بان العراق طرف فيها. ينظر:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b026.html>

^٣ البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الاطفال في النزاعات المسلحة دخل حيز النفاذ في ١٢

شباط ٢٠٠٢. العراق دولة طرف فيه بتصديقها في ٢٤ تموز ٢٠٠٨.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=IV-11-b&chapter=4&lang=en

البروتوكول الاختياري بشأن حقوق الطفل بتقديم البلاغات بعد استنفاد سبل الانتصاف الوطنية دخل حيز النفاذ في ١٤ نيسان ٢٠١٤. العراق دولة ليست طرف فيها.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=IV-11-b&chapter=4&lang=en

^٤ ينظر نصوص البروتوكول على الموقع الرسمي للامم المتحدة، ودخل حيز النفاذ في ١٨ كانون

الثاني ٢٠٠٢. العراق دولة طرف فيه بموجب

تصديقها في ٢٤ تموز ٢٠٠٨.

https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtmsg_no=IV-11-c&chapter=4&lang=en

وبما ان العراق دولة طرف فيه، فهي ملزمة بتضمين قانونها الجنائي او اي قانون اخر^١ بتغطية الافعال الجرمية التي نصت عليها المادتين ٢ و ٣ من البروتوكول الاختياري لتتواءم نصوصها الوطنية مع التزاماتها الدولية بهذا المجال^٢.

^١ عند بحثنا وجدنا اشارات الى وجود مقترح لقانون حقوق الطفل العراقي في كل من اقليم كردستان والمركز الا انه لدى البحث الدقيق في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي لم نجد اي اثر لمقترح التشريع.

^٢ ينظر بهذا الصدد الوثيقة رقم: 22-20.A/66/290..

الخاتمة :

اضحى الانترنت جزءاً لا يتجزأ من حياة اعداد لا يستهان بها من البشر ومع وصول عدد مستخدميه الى ما يقارب الملياري مستخدم¹، والذين توزعت اهتماماتهم بين الاستخدام العلمي والانشطة التجارية والسياسية والاقتصادية والفنية والاجتماعية منها ببرامج التواصل وعلى اختلاف انواعها ومسمياتها كان للساحة السياسية نصيب الاسد في الدول التي يتعرض فيها الحق لحرية الرأي والتعبير الى تقييدات حيث كان الانترنت الوسيلة الاكثر استخداماً للتعبير والتواصل بين المحتجين والمطالبين بمساحة من الحرية لتتجلى باوضح صورها في ما يسمى بحركات الاحتجاجات في الدول العربية ضد الانظمة غير الديمقراطية او ما اصبح يسمى بالربيع العربي. فلا يحتاج الكاتب سوى الى جهاز حاسب او هاتف محمول وخط انترنت لكتابة مايعتقده ويؤمن به ليتفاعل معه المتلقي القارئ بخلاف وسائل النشر التقليدية التي لا تتيح هذه الخدمة التفاعلية وهو في ذلك يمارس حقاً اقره القانون الدولي لحقوق الانسان والتزمت الدول بتعزيزه وحمايته ضد اي انتهاك الا ان هذا الالتزام يتارجح في احيان ليصل بمن يحميه الى خرقه.

ونتيجة للغة التي صيغت بها نص م/١٩ من ICCPR والتي رسخت الحق في حرية الرأي والتعبير بصيغة استوعبت التطورات التي نعيشها في وقتنا الراهن فان التعبير عن الرأي بوسيلة المدونات تخضع لذات الضوابط التي اقرتها المادة/١٩ من ICCPR والتي تسري على المطبوعات الا ان ما يميز الاولى عن الثانية هو انه ما من سبيل لرقابة المحتوى قبل نشره فان نشر خضع للمساءلة اذا ما انتهك حقوق وحرريات الاخرين وعرض الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاداب العامة للانتهاك.

والمدونون وهم كتاب المدونات اصبح الخط الفاصل بينهم وبين الصحافة ضبابياً لا يكاد يبين والسبب هو الدور التبادلي حيث تولى بعض الصحفيين الكتابة في المدونات وتبنى البعض الاخر من غير الصحفيين دور الصحفيين بكتابة التقارير المهنية ونشرها منافساً للصحافة في النشر والتفاعل مع القراء ليأتي بعد ذلك دور القضاء الذي اسبغ حمايته على المدونات ليمنحها امتياز المؤسسة الاعلامية وعلى المدونيين بتصنيفهم صحفيين.

واذا ما علمنا بان الحق في حرية الرأي والتعبير هو حق غير مطلق وان ممارسته تخضع لقيود وهذه القيود ضرورية في اي مجتمع مدني متحضر، الا ان هذه القيود يجب ان تخضع

¹ A/HRC/17/27. Para.2.

للاختبارات الثلاث التي نصت عليها م/١٩-٣ وهي ان تكون محددة بنص القانون وان تكون لهدف شرعي هو حماية حقوق وحريات الاخرين والامن القومي والنظام العام وان تكون متناسبة وضرورية.

هذه الاختبارات الثلاث الدول الاطراف في ICCPR ملزمة بالقيام بها عند تقيد الحق في حرية الرأي والتعبير. وقد لاحظنا ان الدول في سعيها الدؤوب لمحاربة الاشكال الجديدة من العنف او للسيطرة على الوضع العام في البلد تخضع الحق في حرية الرأي والتعبير لتقييدات تقليدية واخرى غير تقليدية من قبيل حظر خدمة الانترنت او حجب مواقع بعينها او الترشيح. الا ان الدول وفي سعيها هذا لا بد ان تخضع للاختبارات الثلاث المتقدم ذكرها والا اعتبر تصرفها هذا انتهاكاً للحق بموجب ICCPR.

هذا ولا تقتصر الانتهاكات المرتكبة على الدول او الحكومات وانما تتعداه الى المدونيين انفسهم عندما يحرض احدهم على ارتكاب اشكال معينة تعد من قبيل الجرائم الدولية كالدعوة الى التحريض على الكراهية (الدينية، العنصرية، القومية) والتي تشكل تحريضا على التمييز او العداوة او العنف، او التحريض على ارتكاب جريمة ابادة الجنس البشري، او التحريض على الارهاب، واخيراً كل ما يشكل استغلالاً للاطفال في المواد الاباحية بمصادرة براءة الطفولة. وفي سعي العراق لمواكبة التطورات وحاجة المجتمع للتشريعات التي تنظم هذه الثورة المعلوماتية التي غزت عالم اليوم لم يوفق والسبب فيه ان السلطة السياسية وهي توقع وتصادق لا تدمج هذه الالتزامات ضمن قانونها الوطني فتظل الالتزامات حبراً على ورق هذا ان لم يناقضا تشريع صدر هنا واخر كان موجوداً ويتعين تعديله او الغاؤه.

التوصيات:

١. يتعين تشكيل لجنة من اساتذة القانون مهمتها تقصي الاتفاقيات الدولية التي ابرمها العراق لتصبح بموجب القانون الدولي من ضمن التزاماته على صعيدين الاول: الوطني، والثاني: الدولي.
٢. بعد ان تخلص اللجنة من مهمتها سيتعين عليها بعدئذ دراسة مجال كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات لتخلص الى النتيجة القاضية بمدى اتساق قواعد القانون العراقي الوطني للاتفاقيات الدولية.

٣. مواكبة عمل هذه اللجنة لما يصادق عليه العراق من اتفاقيات وما يشرعه مجلس النواب من تشريعات للحيلولة دون الوقوع في فخ المصادقات والالتزامات الدولية وعدم الموائمة على الصعيد الوطني وفي ذلك اخلاله بالتزاماته الدولية.
٤. ان العراق طرف في اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية والتي اشترطتها اليها بالمختصر ICCPR ويتعين عليه ان يراجع قوانينه ليعدل او يلغي ما يتعارض منها مع الاتفاقية لانها تجسد الشريعة الدولية لام الحقوق والحريات للانسان على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمع الدولي.
٥. ان الحق في حرية الرأي والتعبير من ضمن الحقوق والحريات الجائز تقييدها استناداً الى الاختبارات الثلاث التي اوردتها م/١٩-٣ من ICCPR وبدون اعمال هذه الشروط تنتهك الدولة هذا الحق.
٦. ان التفاعل بين مجلس النواب والمنظمات غير الحكومية واساتذة القانون جزء لا يتجزأ من عمل الاول وترسيخ لممارسة الديمقراطية عند التصدي لمشروع قانون ما يمس الحق في حرية الرأي والتعبير.
٧. يتعين الاعتراف بان الانترنت امسى جزءاً لا يتجزأ من حياة الشعوب والامم وليس الفرد فقط وليس للحكومات اليوم ان تقطع هذه الخدمة او تحددها او تراقبها او ترشحها دونما قانون ودون الخضوع لمستلزمات الاختبارات الثلاث التي نصت عليها م/١٩-٣ من ICCPR.
٨. يتعين على المشرع العراقي تجريم الاشكال التي تعرضنا اليها في مبحث تناولنا للانتهاكات المرتكبة من قبل المدون على شبكة الانترنت بعدها من قبيل الجرائم الدولية.

المصادر والمراجع:

١- باللغة العربية:

اولاً: الكتب.

- د. خالد مصطفى فهمي. حرية الرأي والتعبير. في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الاسلامية وجرائم الرأي والتعبير. دار الفكر الجامعي. الاسكندرية. ط ٢. ٢٠١٢
- د. سامي النصر اوي. المبادئ العامة في قانون العقوبات. ج ١. الجريمة. مطبعة دار السلام. ط ١. بغداد. ١٩٧٧.
- المحامي د. عادل عزام الحيط. جرائم القذح والتحقيق المرتكبة عب الوسائط الالكترونية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. الاردن. عمان.
- د. عروبة جبار الخزرجي. القانون الدولي لحقوق الانسان. ٢٠١٠. عمان. الاردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- د. فخري عبد الرزاق صليبي الحديثي. شرح قانون العقوبات. القسم العام. جامعة بغداد. ١٩٩٢.
- د. قدرى علي عبد المجيد. الاعلام وحقوق الانسان. قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية. ٢٠١٠. دار الجامعة الجديدة للنشر. الاسكندرية. مصر
- د. محمد منير حجاب. مدخل الى الصحافة. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. ٢٠١٠.
- د. محمد يوسف علوان و د. محمد خليل موسى. القانون الدولي لحقوق الانسان. الحقوق المحمية. الجزء ٢. ٢٠١١. عمان. الاردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- د. عبد الفتاح بيومي حجازي. الاحداث والانترنت. دراسة متعمقة عن اثر الانترنت في انحراف الاحداث. دار الفكر الجامعي. الاسكندرية. ٢٠٠٤.
- المفوضية السامية لحقوق الانسان بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية. حقوق الانسان في مجال اقامة العدل: دليل بشأن حقوق الانسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين. الامم المتحدة نيويورك وجنيف ٢٠٠٣.

ثانياً: البحوث.

- د. الزرن. جمال. المدونات الالكترونية وسلطة التدوين. مقعد وراء التلفزيون: الاعلام والاتصال والمجتمع. دراسة منشورة في مجلة "شؤون عربية" العدد ١٣٠ صيف ٢٠٠٧. متاحة على الموقع
ادناه: <http://jamelzran.arabblogs.com/archive/2007/7/280497.html>
(accessed on Oct. 5, 2014).
- د. حسين امين. وضع الاعلام في مصر. متاح على الانترنت.
http://r.search.yahoo.com/_ylt=A9mSs2HEtVNUkRcAb2vTIQx.;_ylu=X3oDMTBydWpobjZIBHNIYwNzcgRwb3MDMQRjb2xvA2lyMgR2dGlkAw--/RV=2/RE=1414800965/RO=10/RU=http%3a%2f%2fglobal.asc.upe nn.edu%2ffileLibrary%2fWord_Documents%2fAmin_print.doc/RK=0/RS=efi.KRaoKC0Rvm2.YE0uad.mhSo-
(accessed on Oct. 2, 2014).
- منظمة المادة ١٩. حرية التعبير والدستور العراقي الجديد. لندن. تموز ٢٠٠٥. ص ٣٠. متاح على الانترنت.
<http://docs.amanjordan.org/files.php?file=docs/64.pdf>
(accessed on Oct. 30, 2014).
- منظمة المادة ١٩: العراق: مسودة قانون الجرائم المعلوماتية. تشرين الاول ٢٠١١.
- منظمة المادة ١٩: مسودة قانون حرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي. ٨ اب ٢٠١١.
- منظمة مراقبة حقوق الانسان. قانون جرائم المعلوماتية العراقي. قانون سيء الصيت وعقوبات خاشمة تخرق الحق في اجراءات التقاضي السليمة وتنتهك حرية التعبير. تموز ٢٠١٢. رقم الوثيقة 5-913-56432-1. ص ٧. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات
www.hrw.org
- نبيح امنة. المدونات الالكترونية العربية بين التعبير الحر والصحافة البديلة. بحث منشور على موقع الكاتبة وهي تدريسية في جامعة الجزائر شباط ٢٠٠٩.
ينظر: <http://kenanaonline.com/users/mavie/posts/86603>
(accessed on Oct. 5, 2014).

ثالثاً: التقارير.

- د. اكرم عبد الرزاق المشهداني. المادة ٤ ارهاب. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات. مقال منشور في جريدة الزمان الدولية. ٩ كانون الثاني ٢٠١٣.
<http://www.azzaman.com/2013/01/09>
- براكريتي غوبتا: نيودلهي. نيودلهي تلجأ للقضاء لاجبار عمالقة الانترنت على الغاء المواد الحساسة للشعب الهندي. جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٢١٠٥. ١٩ يناير ٢٠١٢. -
براكريتي غوبتا: نيودلهي. نيودلهي تلجأ للقضاء لاجبار عمالقة الانترنت على الغاء المواد الحساسة للشعب الهندي. جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٢١٠٥. ١٩ يناير ٢٠١٢.
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=37&issueno=12105&article=659551&feature=1> (accessed on 28 July, 2012).
- القاضي سالم روضان الموسوي. تعريف الارهاب في قانون مكافحة الارهاب قم ١٣ لسنة ٢٠٠٥. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51577>
- القاضي كاظم عبد جاسم الزبيدي: قراءة في مشروع مكافحة جرائم المعلوماتية. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات.
<http://slideshare.net/fullscreen/hamzoz/ss-132706131/1>
- مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي في العراق: الفجوات والفرص. لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لاجل العراق. ٣ تموز ٢٠١٢.
<http://www.ncciraq.org/ar/publications/opeds/item/201>
- مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي يكبل الحريات ويعيد انتاج الدكتاتورية. ندوة نظمها جمعية الدفاع عن حرية الصحافة. بغداد. ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٤.
<http://www.almubadarairaq.org/?p=1745>
- منظمة العفو الدولية. مصرع صحفي عراقي بارز بالرصاص في منزله.
<http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/outspoken-iraqi-radio-journalist-shot-dead-home-2011-09-09>

- منظمة المادة ١٩. العراق: الحظر العام على الانترنت انتهاك لحرية التعبير. ٢٧ حزيران ٢٠١٤.

<http://www.article19.org/resources.php/resource/37604/ar/>:-العراق

(accessed on 31 Jan, الحظر-العام-على-الإنترنت-انتهاك-لحرية-التعبير 2015).

- مؤتمر اقامته منظمة اليونسكو بالعراق ناقشت فيه قانون جرائم المعلوماتية واثره على حرية التعبير والفضاء الرقمي يوم ٢٢/١٢/٢٠١٢ على قاعة عشتار بفندق شيراتون بغداد. متاح على الشبكة الدولية للمعلومات.

http://news-a2.blogspot.com/2012/12/blog-post_23.html#!

رابعاً: القوانين.

- قانون العقوبات العراقي قم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
- قانون المنشورات العراقي لسنة ١٩٦٨.

خامساً: الاتفاقيات الدولية.

- الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان ١٩٦٩.
- الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان ١٩٥٠.
- اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦.
- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة ١٩٨٩.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ٢١ كانون الاول ١٩٦٥.
- اتفاقية روما لانشاء المحكمة الجنائية الدولية.
- اتفاقية منع جريمة الابادة والعقاب عليها لسنة ١٩٤٨.
- الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨.
- البروتوكول الاختياري الاول الملحق باتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ١٦ كانون الاول ١٩٦٦.
- البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الاطفال في النزاعات المسلحة في ٢٥ ايار ٢٠٠٠.
- البروتوكول الاختياري بشأن حقوق الطفل بتقديم البلاغات بعد استنفاد سبل الانتصاف الوطنية في ٢٥ ايار ٢٠٠٠.

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الاطفال واستغلال الاطفال في البغاء وفي المواد الاباحية في ٢٥ ايار ٢٠٠٠.
 - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ .
 - الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ١٩٨١.
 - ميثاق المحكمة الجنائية الدولية المؤقتة الخاصة برواندا.
 - ميثاق المحكمة الجنائية الدولية المؤقتة الخاصة بيوغسلافيا.
- الصكوك الدولية اعلاه متاحة على الموقع الرسمي للامم المتحدة مع الهيئات العاملة عليها:
<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CoreInstruments.aspx> (accessed on Feb 3, 2015).

سادساً: الوثائق .

- اللجنة المعنية بحقوق الانسان. التعليق العام رقم ٣٤ . المادة ١٩- حرية الرأي وحرية التعبير. في ٢٩ تموز ٢٠١١. جنيف. الوثيقة رقم CCPR/C/GC/34.
- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. فرانك لارو المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الانسان ٤/١٦. الفقرة ١٤. رقم الوثيقة: 10. A/66/290. August 2011. متاح على الموقع الرسمي للامم المتحدة.
<http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/Annual.aspx>
- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. فرانك لارو. المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الانسان ٤/١٦. الوثيقة رقم: 7. A/67/357. 7 Sept. 2012. Para.24-30
- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في الرأي والتعبير. فرانك لارو. الوثيقة رقم: 17. A/HRC/23/40. 17 April 2013.
- قرار مجلس الامن قم ١٥٦٦ لسنة ٢٠٠٤. الوثيقة رقم: 8 (2004) S/RES/1566 Oct. 2004
- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. فرانك لارو. الوثيقة رقم: A/HRC/17/27

- التعليق العام رقم ٣ الخاص بالمادة ٢ لسنة ١٩٨١ والتعليق العام رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٤ الذي حل محل الاول في طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الاطراف. كل التعليقات متاحة وباللغة العربية على الموقع الرسمي للجنة حقوق الانسان. الوثيقة رقم HRI/GEN/1/Rev.9(Vol.I).27May2008.p.178,245.

[http://daccess-dds-](http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/422/33/PDF/G0842233.pdf?OpenElement)

[ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/422/33/PDF/G0842233.pdf?OpenElement](http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G08/422/33/PDF/G0842233.pdf?OpenElement)

- التعليق العام رقم ١٠ على المادة ١٩. حرية التعبير. في ٢٩/٦/١٩٨٣. تنويه: ألتقارير السنوية للحق في حرية الرأي والتعبير متاحة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:

<http://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Pages/Annual.aspx>

(accessed on 3 Feb, 2015).

٢- باللغة الانكليزية:-

اولاً: الكتب.

- ARTICLE 19. *THE ARTICLE 19 FREEDOM OF EXPRESSION. HANDBOOK*. International and Comparative Law, Standard and Procedures. August 1993.
www.article19.org/pdfs/publications/1993-handbook.pdf (accessed on 3 Feb, 2015).
- Christopher Meyers. *Journalism Ethics: A Philosophical Approach*. OXFORD Univ. Press. Feb 17, 2010.
- Freedom of expression in Europe. *Case-law concerning Article 10 of the European Convention on Human Rights*. Council of Europe. Strasbourg. 2007. available at
- *Freedom of Expression, Assembly and Association*. Best Practice. The Guidelines for government, national human rights institutions & civil society. (Commonwealth Secretariat, 2002). London. UK.

http://r.search.yahoo.com/_ylt=A9mSs2Egz1RUTkEAJ4fTIQx.;_ylu=X3oDMTBydWpobjZIBHNIYwNzcgRwb3MDMQRjb2xvA2lyMgR2dGikAw

--

[/RV=2/RE=1414872992/RO=10/RU=http%3a%2f%2fwww.article19.org%2fpdfs%2fpublications%2f1993-](#)

[handbook.pdf/RK=0/RS=F.OgDopZJGF5wJbtoAp1FfrTK.Y-](#)

(accessed on Nov. 1, 2014).

- Michel Verpeaux. *Freedom of Expression: In Constitutional and International Case Law*. Council of Europe. September 2010. at 30.

Available at:

http://books.google.iq/books?id=vJptypOd6eUC&printsec=frontcover&dq=freedom+of+expression&hl=en&sa=X&ei=1iEQT7K2lqTc4QST9emEBA&redir_esc=y#v=onepage&q=freedom%20of%20expression&f=false

(assessed on February 25, 2012).

- Sandra Coliver. *The ARTICLE 19 Freedom of Expression Handbook*. International and Comparative Law, Standards and Procedures. August 1993. UK.

ثانياً: البحوث.

- Clay Calvert. And You Call Yourself a Journalist?: Wrestling With a Definition of 'Journalist' in the Law. 103 *Dickinson Law Review* (1998-1999).
- David Domingo & Ari Heinonen: Weblogs & Journalism. A typology to Explore the Blurring Boundaries. *Nordicom Review* 29 (2008) 1.
<http://www.etchouse.com/mcma510/readings/johnson-2004.pdf>
(accessed on Oct. 24, 2014).
<http://www.fonk-bamberg.de/pdf/fonkpaper0702.pdf> (accessed on Oct. 5, 2014).

- Johnson, J. Thomas & Kaye, K. Barbara. Wag the Blog: How Reliance on Traditional Media and the Internet Influence Credibility Perceptions of Weblogs among Blog Users. *Journalism & Mass Communication Quarterly*. Volume 81, No. 3. Autumn 2004. P.627,630.
- Kinght, Alan D. (2007) Who Is A journalist?. *Journalism Studies*. Volume 9, Issue 1, 2008. P.◦.
<http://eprints.qut.edu.au/15510/1/15510.pdf> (accessed on Oct. 24, 2014).
- MA Xiaohui & LEI Li. Why Do People Blog? Exploration of Motivations for Blogging. Department of Psychology, Renmin University of China, Beijing, 100872, China
- Schmidt, J. (Aug.2007); Schmidt, J.(Jun.2007). Blogging practices in the German-speaking blogosphere. Findings from the “Wie ich blogge?!”-survey. *Research Centre “New Communication Media” working paper*. P.6.
- Schmidt, J. Blogging practices: An analytical framework. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 2007, Vol.12 (Issue 4), Pp.1409–1427. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1083-6101.2007.00379.x/full> (accessed on Oct. 6, 2014).
- Steven Youngblood. “What Is a Journalist?” (Park University, USA). *Journal of Azerbaijani Studies*. available at
http://r.search.yahoo.com/_ylt=A9mSs2gbA0xUOjIAykTTIQx.;_ylu=X3oDMTByZWJ1c203BHNIYwNzcgRwb3MDMgRjb2xvA2lyMgR2dGlkAw--/RV=2/RE=1414296475/RO=10/RU=http%3a%2f%2fjhss-khazar.org%2fwp-content%2fuploads%2f2010%2f04%2f02III-nomre-ucunSteven-Youngblood.pdf/RK=0/RS=6AbfWj3Q4h.uxSXboFkfmbY0Mws-

ثالثاً: الوثائق.

– Resolutions Adopted by the General Assembly during First Session.
59 (I). Calling of an International Conference on Freedom of
Information. <http://www.un.org/documents/ga/res/1/ares1.htm>
(accessed on January 23, 2012).

رابعاً: قضايا المحاكم الدولية والاقليمية والوطنية.

- CASE OF *THE SUNDAY TIMES v. THE UNITED KINGDOM*.
EUROPEAN COURT OF HUMAN RIGHTS. (Application no.
6538/74). STRASBOURG. 26 April 1979. available at
<http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/Pages/search.aspx#fulltext>
- *Compulsory Membership in an Association Prescribed by Law for
the Practice of Journalism* (Arts. 13 and 29 of the American
Convention on Human Rights), Advisory Opinion OC-5/85,
November 13, 1985, Inter-Am. Ct. H.R. (Ser. A) No. 5 (1985),
para.38. available at
http://www1.umn.edu/humanrts/iachr/b_11_4e.htm (accessed on
August 16 2013).
- I-A Court HR, *Compulsory Membership in an Association
Prescribed by Law for the Practice of Journalism* (art. 13 and 29
American Convention on Human Rights), *Advisory Opinion* OC-5/85
of November 13, 1985. available at
http://www.corteidh.or.cr/docs/opiniones/seriea_05_ing.pdf
(accessed on August 9, 2012).
- I-A Court HR, *Ivcher Bronstein Case v. Peru*, Judgment of Feb. 6,
2001, Series C, No. 74. para. 146. available at
http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_74_ing.pdf

- *United States Court of Appeals for the Ninth Circuit*. United States Court of Appeals for the Ninth Circuit case. Retrieved 2 February 2014. P. 12. available at <http://cdn.ca9.uscourts.gov/datastore/opinions/2014/01/1/12-35238.pdf> (accessed on Oct. 30, 2014).

خامساً: التقارير.

- Blood, Rebecca. "Weblogs: A History and Perspective", *Rebecca's Pocket*. 07 September 2000. 12 July 2011. http://www.rebeccablood.net/essays/weblog_history.html (accessed on Oct. 5, 2014).
- Jason Fitzpatrick. Five Best Blogging Platforms. 2010. available at <http://lifehacker.com/5568092/five-best-blogging-platforms> (accessed on Oct. 24, 2014).

سادساً: القواميس.

- Cambridge Dictionary.
<http://dictionary.cambridge.org/dictionary/british/blog>
- Oxford Dictionary.
<http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/weblog>

سابعاً: القوانين.

- Australian Evidence Act 2006 no. 69. Available at <http://www.legislation.govt.nz/act/public/2006/0069/latest/DLM393463.html#DLM393680> (accessed on Nov. 2, 2014).